دراسات في الفكر التربوي

1

التربية وظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي

تقديم

شهدت الحقبة المعاصرة نمواً لجماعات العنف السياسى فى واقع الحياة السياسية العربية، وقد عرفت هذه الظاهرة فى معظم الأقطار العربية. وإن تفاوتت حدة هذه الظاهرة من قطر لآخر.

فعالمنا العربى تجتاحه موجة عنف تهز أمنه وتزعزع استقراره، وتجعل الوطن العربى يعيش فى قلق وخوف وحيرة، وهو يرى نذر الشر تطلع عليه من كل جانب دون أن يعرف لها سبباً واضحاً، ودون أن يمتلك الوسائل الفعالة لمواجهتها أو احتوائها.

وأضحى العنف أحدّ حقائق العصر، رغم أن الاستخدام المنظم للعنف هو أمر قد لازم الاجتماع البشرى منذ بدء الخليقة ، إلا أن نمط العنف الحديث لم تعرف له البشرية مثيلاً فى تاريخها البعيد، حيث شهدت المجتمعات الحديثه تطوراً خطيراً لهذه الظاهرة منذ عقد الستينيات.

والحكام إزاء هذه الموجه فى حيرة وقلق، وسياساتهم إزاء التعامل معها غير واضحه، فهم تارة يفسحون صدورهم، ويحاولون تفهم الموقف وفتح باب الحوار، وتارة أخرى يقابلون العنف بمثله أو أشد . ويدخلون فى مواجهات حادة مع هذه الجماعات، يملكون بدايتها ولكنهم لايسيطرون أحياناً عليها أو يتحكمون فى نهايتها.

وتجئ الدراسة الحالية كمحاولة للتعرف على أبعاد هذه الظاهرة التى ألقت بظلالها على واقع المجتمع العربى ، شأنه شأن بقية المجتمعات التى عرفت هذه الظاهرة ،

بدرجات وأشكال مختلفة، ولأسباب مختلفة، ويرجع الإختلاف بين المجتمعات إلى الأسباب الحقيقية للعنف السياسى وإلى وجود آليات وأساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة من عدمه، والوقوف على دور التربية إزاء هذه الظاهرة على اعتبار أن التربية هى الوعاء الذى يحتوى جميع القيم، وتنبع منه المقومات الأساسية للمجتمع كالانتماء للوطن، والوفاء له، والإخلاص فى سبيله، وبذل الذات واحترام النظام، والعدالة الإجتماعية.... وغيرها من المقومات والقيم التى تحفظ للمجتمع كيانه واستقراره.

فالتربية تأتى فى مقدمة المقومات الأساسية للمجتمع بل إنها أقوى هذه المقومات أثراً

وفاعلية فى بناء شخصية الأفراد، وبدونها يفتقد المجتمع القدرة على الضبط الإجتماعى والسلوكى الصحيح، لذا فإن الخلل والتناقض الإجتماعى وتزايد مظاهر العنف إنما هى نتيجة حتمية لغياب أو قصور دور التربية فى بناء الفرد وإعداده للقيام بدوره تجاه المجتمع.

وإذا كان لمؤسسات التربية كالمدرسة أو الجامعة دورها فى بناء الفرد وتكوين شخصيته السوية فإن هذا الدور لايقلل من أهمية المؤسسات الإجتماعية الأخرى كالأسرة والمسجد ووسائل الإعلام ، وغيرها من مؤسسات المجتمع التى تسهم بدورها فى غرس القيم الأصيلة وتنمية روح الإنتماء والولاء للوطن بما يسهم فى بناء مجتمع سليم ينبذ العنف ويرفض الإرهاب.

وتكتسب دراسة ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى أهمية خاصة بوصفها إحدى الظواهر المميزة للحياة السياسية العربية المعاصرة ، والتى تؤثر على مستقبل الممارسة السياسية فى الوطن العربى .

وهذا الأمر يثير التساؤل حول إمكانية التوصل إلى صياغة جديدة تحكم قواعد الممارسة السياسية فى وطننا العربى ، كى تقوم هذه الممارسة على أساس الحوار العقلانى وإحترام الرأى والرأى الآخر، بعيداً عن دائرة العنف التى تهدد الكيان الذاتى للمجتمع العربى.

ينطلق البحث الحالى من عدة ملاحظات تشكل إطاراً عاماً للتفكير فى موضوع البحث منها :

١- ملاحظات الباحث وانطباعاته عما يشهده المجتمع العربى بوجه عام والمجتمع المصرى على وجه الخصوص من واقع مأزوم، ومن إشكالات لم تجد طريقها إلى الحل ، وهذه بدورها تساعد على بروز مجموعة من المشكلات ذات الصلة بالفكر السياسى للشباب، لاسيما وأن سن الشباب هو مرحلة النشاط السياسى فى تفكيرهم. يضاف إلى ذلك الشغف الكبير لدى تجار السياسة فى كسب هؤلاء الشباب لصالحهم، مما يجعل الأمور تبدو أكثر صعوبة إذ تتحول السياسة من رؤية علميه إلى إتجاهات ونزعات ذاتيه ربما راح العديد من الشباب ضحية لها، أو تحزب وقاتل تحت راية إنسان ما، حتى يبدو الأمر وكأنه قتال من أجل أفراد أو مصالح شخصية، لا من أجل وطن أو مبادئ أو قيم.

٢- أن ظاهرة العنف السياسى ليست ظاهرة سلبية أو مرضية فى كل الأحوال، بل إنها فى بعض الأ حيان تصير ضرورة لاغنى عنها، وفى هذا الإطار يمكن فهم مغزى التحولات الثورية الكبرى فى تاريخ الإنسانيه، والتى لم تكن لتحدث لولا وجود درجة ما من درجات العنف، وهكذا يظل العنف السياسى أحد الأساليب، بل ربما الأسلوب الوحيد لإحداث التغيير السياسى والإجتماعى ، حين لاتوجد مسارات سلمية وفعالة للتغيير.

٣- تثير المراجعة المتأنية لتاريخ الظواهر السياسية نوعاً من الحيرة الناجمة عن عدم مواكبة أدبيات علم السياسة لظواهره، وتندرج ظاهرة العنف السياسى ضمن هذه الظواهر فعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة وإمتداد جذورها إلى أعماق التاريخ السياسى فإن دراستها بطريقة منتظمه بغية تأصيلها وتحديد المتغيرات الرئيسة فيها لاتتزامن مع وجود هذه الظاهرة، وإذ كان هذا على المستوى العالمى ، فإن بعض الدراسات تؤكد على أن ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى لم تدرس حتى الآن بشكل مباشر ومتكامل، حيث تعرضت لها بعض الدراسات التى تعالج قضايا الإستقرار السياسى والتغيير الإجتماعى بصورة جزئية.

٤ ـ كل ذلك والأمة العربية على مفترق طرق، وعلى أبواب مستقبل كانت تطمح فى أن تجعله أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً وأن تتخلص من مشكلاتها الكبرى ، لتنطلق مع شعوب العالم الأخرى إلى حيث الرخاء والتقدم الذى طال إنتظاره، والسلام الذى طال إفتقاده لسنوات طويلة، والمشاركة فى بناء الحضارة العالمية بعد أن جرى تهميش دور الأمة العربية، ومحاولة ردها إلى مواقع التراجع والتبعية للقوى الكبرى ، صاحبة الدور الأساسى فى تحديد معالم النظام العالمى الجديد.

كل هذه الملاحظات وغيرها ساعدت الباحث على التفكير فى تناول هذه الظاهرة من زاوية تربوية للتعرف على مدى استجابة التربية للحاجات الأساسية للأفراد، وقدرتها على خلق وتعميق الشعور بالرضا، ومدى تعبيرها عن الوعى العام والضمير الإجتماعى ، حيث إن التربية بطرائقها وأنماطها المتنوعه يمكن أن تسهم بقدر كبير فى بناء الشخصية السوية، كما يمكن أن تساهم فى تكريس اتجاهات العنف بشكل مباشر أو غير مباشر.

●●

إذا كانت إحدى المقولات التى يعتز بها رجال التربية فى المجتمعات الديمقراطية أن مؤسسات التربية محايدة سياسياً، وإذا كانت هذه المقولة تلقى الرضا والقبول فى فترات الهدوء والاستقرار الإجتماعى ، فإن المجتمع حين يعايش بوادر أزمات أو إضطرابات اجتماعيه، أو مشكلات سياسية، يجعل هذه المقولة ـ الحياد السياسى ـ عرضة للنقد والهجوم من قبل من يعارضون حيادية المؤسسات التربوية، بل يرى هؤلاء أن الحياد السياسى لمؤسسات التربية أمر مستحيل التحقق.

وهذا الإتجاه أكد عليه " أربلاستر " بقوله : " إن محتوى التربية يتحدد بما يعتقده الأفراد أهدافاً لها، وأن هذه الأهداف لايمكن أن تكون محايدة إجتماعياً وسياسياً.

وعلى ضوء ماسبق تتحدد مشكلة البحث فى سؤال رئيس مؤداه :

ـ مادور التربية فى مواجهة ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى ؟

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال الرئيس الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية :

١- ماهو مؤشرات ظاهرة العنف السياسى وآثارها فى واقعنا العربى المعاصر ؟

٢- ما الأسباب التى تكمن وراء هذه الظاهرة، والتى تحول دون القضاء عليها ؟

٣- ماموقف التربية من ظاهرة العنف السياسى ؟

٤- ماأبرز الأساليب التربوية التى يمكن أن تسهم فى مواجهة ظاهرة العنف السياسى ؟

●●

يهدف البحث الحالى إلى التعرف على :

١- أبعاد ظاهرة العنف السياسى وآثارها فى واقعنا العربى المعاصر.

٢- الأسباب التاريخية والموضوعية للظاهرة بغية التوصل إلى أفضل الأساليب التربوية التى قد تسهم فى التغلب عليها.

٣- موقف التربية من ظاهرة العنف السياسى وذلك من خلال التعرف على آليات النظام التربوى وبنية المناهج وطرائق التدريس..... وغيرها، حيث إن دور هذه العوامل جميعها فى تشكيل وصياغة العقل والوجدان لجيل الشباب اليوم أو غداً أمر لايمكن إنكاره.

●●

تسير خطة البحث وفقاً لما يرنو إليه من أهداف ، ومايطرحه من تساؤلات تجيب عنها المحاور الآتيه :

أولاً : العنف السياسى (المفهوم - المؤشرات- الأسباب)

ثانياً : التربية وظاهرة العنف السياسى .

١- لماذا التربية ؟

٢- النظام التعليمى بين البراءة والإدانة.

٣- دور التربية فى مواجهة العنف السياسى.

أولاً: العنف السياسى

(المفهوم ـ المؤشرات ـ الأسباب)

١ـ مفهوم العنف السياسى :

ليس من اليسير التوصل إلى تعريف مانع جامع لماهية العنف نظراً لأنه ليس مفهوماً مبسطاً دائماً ، وإنما هو مفهوم مركب له أبعاده المعرفية والتاريخية، نظراً لتعدد الأبعاد والمتغيرات التى تشملها ظاهرة العنف ولتعدد فروع المعرفة التى تناولت هذه الظاهرة.

وإذا كان العنف كما يراه العديد من الدراسين هو السلوك الفعلى الذى يقوم على استخدام القوة لإلحاق الأذى والضرر بالأفراد والممتلكات، فإنه يعد عند بعضهم الآخر ظاهرة إنسانية طبيعية، بعضه إجتماعى وبعضه فردى ، حيث يعد الإنسان ـ كما يراه ابن خلدون ـ الكائن الوحيد الذى لايمكنه أن يعيش دون سلطة تضبط سلوكه وتنظمه.

ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين العنف بمعناه العام وبين العنف السياسى على نحو خاص، كى نميز بين العنف السياسى وغيره من ألوان العنف الإجتماعى الأخرى.

فماهية العنف السياسى تكمن فى أنه " الاستخدام الفعلى للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، أو أهداف إجتماعيه لها دلالات أو أبعاد سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة".

وتجدر الإشارة إلى أن العنف السياسى قد يكون مصدره الحكومة حيث يمارسه النظام القائم عن طريق أجهزته ومؤسساته، ويسمى فى هذه الحالة بالعنف الرسمى أو الحكومى ، وقد يصدر العنف السياسى عن بعض الأفراد أو الجماعات ضد النظام، أو ضد قوى أخرى ، أو جماعات أخرى فى المجتمع لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية...الخ، وحينئذ قد يتدخل النظام فيصبح طرفا فى هذه الصراعات، أو يستثمرها لخلق نوع من التوازن، أو إنهاك قوى هذه الجماعات وتحجيم دورها.

والعنف فى صورته الأولى يهدف إلى الحفاظ على إستقرار النظام، واستمرار الوضع القائم، وتقليص حجم ودور القوى المناوئة للنظام، وهو فى صورته الثانية يرمى إلى التأثير

على بعض السياسات والقرارات التى قد تشكل ضرراً بمصالح هذه الفئات أو الحصول على بعض المكاسب، أو تغيير النظام القائم، ويسمى فى هذه الحالة بالعنف الشعبى.

٢ ـ مؤشرات العنف السياسى :

يعد العنف السياسى بصوره المختلفة أحد مظاهر عدم استقرار النظام الحاكم، وغياب مظاهر العنف لايعنى استقرار النظام أو احترام الأفراد له، فقد يتمتع مجتمع ما بالاستقرار نتيجة البطش البوليسى وسياسات القمع التى قد ترغم الأفراد على الاستكانة، وهذا مايحدث فى بعض الدول ذات الأنظمة الشمولية، حيث يصير الاستقرار شكلياً فقط.

والعنف السياسى له مظاهر أو مؤشرات عديدة منها مايتعلق بالأفراد والجماعات، وتسمى بمؤشرات العنف الشعبى ، ومنها مايتعلق بالنظام وتسمى بمؤشرات العنف الرسمى ، وسيعرض البحث لكل منها بشئ من التفصيل فى السطور الآتية :

٢-١ مؤشرات العنف السياسى الشعبى :

تتمثل مؤشرات العنف السياسى الشعبى فى الجوانب أو المظاهر الآتية :

١- **المظاهرات :** المظاهرة تجمع من الأفراد ينتمون غالباً إلى فئة معينة - كالطلبة أو العمال أو المحامين أو المهندسين..... أو غيرهم - أو إلى مجموعة فئات والمفترض فيها أن تكون منظمة وتهدف إلى الإعراب عن الاحتجاج ضد النظام أو ضد قرار اتخذ، أو سياسية طبقت، أو شخصية ما.

٢- **أحداث الشغب :** وهى عبارة عن تجمعات من المواطنين منظمة أو غير منظمة، تعلن إحتجاجها ضد النظام، أو ضد بعض السياسيات، أو ضد أحد القيادات الرسمية، وذلك بإستخدام القوة المادية (قتل، تدمير، تخريب....).

٣- **التمرد :** وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام، يقوم به بعض الأفراد المدنيين أو العسكريين، أو كلاهما معاً ، وذلك لممارسة الضغط على النظام كى يستجيب لمصالح معينه لهؤلاء الأفراد.

٤- **الإضراب** : ويتمثل هذا المؤشر فى امتناع أصحاب عمل ما عن العمل لفترة معينة قد تطول أو تقصر وفقاً لظروف الإضراب، وذلك بغية التأثير على النظام لتلبية مطالبهم والاستجابة لمصالحهم الفئوية وقد يكون الإضراب إحتجاجاً على ممارسات وسياسات النظام تجاه قضايا عامة على المستويين الداخلى والخارجى.

٥- **الاغتيال ومحاولات الاغتيال** : وهذا المؤشر عبارة عن عمليات قتل أو محاولات لقتل شخصيات تشغل مناصب سياسية مثل : رؤساء الدول أو الوزراء أو رؤساء الأحزاب أو أعضاء السلطات الثلاث، أو قتل شخصيات عامة مثل رؤساء تحرير الصحف أو غيرهم من القيادات.

وهذا المؤشر قد يشارك فيه النظام ويمارسه عن طريق أجهزة معينه ضد بعض العناصر المعارضة أو المناوئه للحكم داخل الوطن وخارجه.

٦- **الإنقلاب ومحاولات الإنقلاب** : الإنقلاب هو عمليه إطاحة مفاجئة وسريعة بالقائمين على النظام الحاكم، أو استبدالهم بغيرهم، ويتم ذلك عن طريق بعض عناصر القوة كالجيش أو البوليس دون حدوث تغييرات أساسية فى طبيعة النظام السياسى وأنماط توزيع القوة فيه، ودون حدوث مشاركة شعبية حقيقية.

وقد يقوم بالإنقلاب بعض الأفراد المدنيين إلا أن نجاحهم يتوقف غالباً على مساندة وتأييد الجيش والبوليس أو حيادهما.

وبجانب هذه المؤشرات الستة للعنف الشعبى تظهر بعض المؤشرات الأخرى مثل : الحروب الأهلية وحروب العصابات وأعمال الخطف والتعذيب، إلا أنها ليست على نفس الدرجة من الأهمية والانتشار كتلك المؤشرات السابقة.

يوضح الجدول التالى أشكال ومؤشرات العنف الشعبى وفقاً لطبيعة وحجم كل مؤشر.

●●

م	المؤشر	عام	محدود
١	ـ المظاهرات	- تنتشر فى نطاق جغرافى واسع (عدة مدن مثلاً) - يشارك فيها أكثر من فئه اجتماعية (طلبة ، عمال، فلاحون...). - ينتج عنها خسائر كبيرة نسبيا	- تنتشر فى نطاق جغرافى محدود (جامعة - كلية - مصنع - مدينة صغيرة) -تشارك فيها عادة فئة إجتماعية واحدة (كالطلبة أو العمال....) - ينتج عنها خسائر محدوده
٢	ـ أحداث الشغب	-كل ماسبق إلا أنها قد تمارس خلالها عمليات تخريب وقتل وتدمير.	- كل ماسبق
٣	ـ التمرد	- يشارك فيه عدد كبير من المواطنين.	- يشارك فيه فئة محدودة من المواطنين
٤	ـ الإضراب	- ينتشر فى نطاق جغرافى واسع. - يشارك فيه عدد كبير من عمال الصناعة والخدمات. - ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة.	- ينتشر فى نطاق جغرافى محدود - يشارك فيه عدد محدود مّن العمال - ينجم عنه آثار اقتصادية محدودة.
٥	ـ الإغتيالات	- تمارس ضد بعض الشخصيات التى تشغل مناصب سياسية رسمية كرموز للنظام السياسى	- تمارس ضد بعض عناصر وقيادات المعارضة داخل البلاد أو خارجها.
٦	ـ الإنقلابات	- طبقا لحجم وطبيعة القوى التى تقوم بالانقلاب فإن الانقلاب على المستوى العام يسمى بالانقلاب الجماهيرى ، ويشارك فيه عدد كبير من المواطنين .	- على المستوى المحدود هناك : - الانقلاب العسكرى الذى تقوم به عناصر من القوات المسلحة - أو الانقلاب الذى تقوم به قوات الأمن. - أو كلاهما معاً.

جدول (١) يوضح أشكال ومؤشرات العنف الشعبى وفقاً لحجم وطبيعة المؤشر

٢-٢ - مؤشرات العنف السياسى الرسمى :

تتمثل المؤشرات الخاصة بالعنف السياسى الرسمى فيما يأتى :

١- إعلان حالة الطوارئ : يبدو هذا المؤشر بصفة استثنائية ومؤقته لمواجهة ظروف طارئه لايمكن أن تواجه بقواعد التشريع العادية.

وإعلان حالة الطوارئ يتيح استخدام قواعد وإجراءات ووسائل استثنائية يطلق عليها لوائح الضرورة حيث يتم التوسع فى اختصاصات السلطة التنفيذية على حساب الاختصاصات المخولة للسلطتين التشريعية والقضائية، بما يشكل إخلالاً بمبدأ الفصل بين السلطات، وبما يتيح الظروف للجور على حقوق وحريات المواطنين، وثمة عدة ضوابط تنص عليها الدساتير والتشريعات المختلفة لإعلان حالة الطوارئ منه:

- تحديد الحالات التى تستوجب إعلان حالة الطوارئ.
- موافقه البرلمان على إعلان حالة الطوارئ.
- مناسبة إجراءات وسلطات الطوارئ لمقتضيات الظروف الاستثنائية.
- إنتهاء العمل بقانون الطوارئ بمجرد زوال سبب الأخذ به.

٢- الإعتقال السياسى : يتمثل هذا المؤشر فى القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم، تنفيذاً لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم، وتظهر عمليات الإعتقال السياسى غالباً عقب أحداث العنف الشعبى كالمظاهرات وأحداث الشغب والتمرد.

وتعد عملية تعذيب المعتقلين السياسيين إحدى السمات البارزة للعنف الرسمى على مر العصور واختلاف الأنظمة، والفرق بين عصر وآخر يبدو فى حجم الظاهرة ودرجة التعذيب.

٣- الإستعانة بقوات الأمن : تعد عملية الاستعانة بقوات الأمن أحد المؤشرات الممثلة للعنف الرسمى ، حيث تعد الوظيفة الأساسية لقوات الأمن فى الدول العربية هى تأمين النظام الحاكم، والتصدى لأحداث العنف التى قد تهدد هذا النظام، لذا فإن هذه الدول

قد اتجهت فى الآونه الأخيرة إلى تدعيم قوات الأمن من حيث المدد والمدة كى تتمكن من مواجهة كافة أشكال العنف السياسى الشعبى.

٤- الاستعانة بوحدات الجيش : قد تلجأ بعض النظم الحاكمه إلى الاستعانه بوحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف السياسى الداخلى وذلك عندما تتعثر قوات الأمن فى مواجهتها.

وهذا المؤشر يعكس نظرة معظم النظم السياسية فى دول العالم الثالث - ومنها الدول العربية - لوظيفة الجيش، حيث ترى أن إحدى الوظائف الأساسية للجيش هى حماية النظام من التهديدات الداخلية.

٣- أسباب العنف السياسى :

هناك حقائق عدة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار إذا ما أردنا تحليل الأسباب التى تكمن وراء ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى ، وتتجلى أهم هذه الحقائق فى الجوانب الآتية :

١- أن ظاهرة العنف السياسى ظاهرة مركبة ومتشابكة، ومن الطبيعى أن تتعدد وتتداخل أسبابها.

٢- أنه على الرغم من وجود سمات مشتركة بين الدول العربية إلاأنه توجد إختلافات بينها، خاصة فيما يتعلق بأنماط القيادة السياسية، والتوجهات الأيديولوجية، والإرتباطات الخارجية، والسياسات الإقتصادية فى كل منها.

٣- أنه إذا ما رغبنا فى التعرف على أسباب الظاهرة فلابد أن يكون هناك تمييز واضح بين الأسباب المباشرة لها، والأسباب الكامنة - غير المباشرة - حيث إنه لكل حدث من أحداث العنف أسبابه المباشرة التى لايمكن استيعابها وفهم أبعادها دون الرجوع إلى المتغيرات المحيطة بهذا الحدث.

وعلى ضوء هذه الحقائق فإنه يمكن القول بأنه من الأهمية بمكان دراسة هذه الظاهرة من خلال الظروف التى نشأت فى نطاقها، وتتمثل هذه الظروف فى البيئة

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتربوية للوطن العربى ، على اعتبار إنه المجال الذى نشأت به الظاهرة موضوع البحث.

وتوضح السطور الآتيه هذه الأمور بشئ من التفصيل.

٣-١- الأسباب الاقتصادية :

هناك العديد من التحولات الاقتصادية التى شهدها الوطن العربى والتى أثرت فى مسيرته طوال الفترة الماضية، وترجع هذه التحولات إلى :

١- إرتفاع الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع عائدات دول الخليج، وتدفق حجم كبير من الأموال على المنطقة العربية خاصة بين عامى ١٩٧٤، ١٩٨٢ م الأمر الذى نتج عنه التطلع إلى تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء هذ ا الوطن، إلا أن أسعار النفط بدأت تنهار بدءاً من عام ١٩٨٢ م وحتى عام ١٩٨٥ م مما جعل الإقتصاد العربى يعيش أزمة خانقة عبرت عن نفسها من خلال مظاهر عديدة لعل أهمها استيراد الوطن العربى أكثر من نصف غذائه من الخارج.

ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٧م إلى أن معظم الدول العربية قد صارت مستوردة للمنتجات الزراعية. حيث لم يتجاوز معدل النمو فى القطاع الزراعى ٢,٧٪، أما نصيب الصناعات التحويليه فى تشكيل الناتج المحلى الإجمالى فلم يتجاوز ١٥٪ باستثناء مصر والجزائر والمغرب

٢- تواكب تنامى ظاهرة العنف مع حقبة الإنفتاح الاقتصادى الذى اتخذ طابعاً استهلاكياً استفزازياً، حيث شكلت التوجهات الاستهلاكية لسياسات الانفتاح الاقتصادى ظرفاً ملائماً لنمو ظاهرة العنف - خاصة فى فترة السبعينيات - فقد أدى إتخام الأسواق العربية بالسلع إلى إثارة نزوات الاستهلاك وغرائره عند البشر وأدى ذلك إلى تهديد قيم التقشف والبساطة، وأثار حفيظة الطبقات المتوسطة - والتى كانت تمثل صمام أمن وإستقرار هذه المجتمعات على مر التاريخ - كما أدى ذلك أيضاً إلى إنتشار قيم الفساد والتبذل والإباحية، وانعكست هذه التوجهات على حس الشباب ودفعت بالكثير منهم إلى العديد من التساؤلات من بينها:

- هل يمكن أن يحدث هذا الإبتذال أو الإسراف في مجتمع مسلم ؟

- هل يمكن أن يتعايش هذا الترف مع مايعانيه أبناء الوطن العربى من حرمان ؟

- زيادة تعميق وترسيخ تبعية الدول العربية للنظام الرأسمالى العالمى، وتمثلت هذه التبعية فى الجوانب الآتية :

- اعتماد غالبية الدول العربية على البترول كمصدر وحيد للدخل، وعدم نجاحها فى تنويع مصادر دخلها من القطاعات الإنتاجية الأخرى وهذا بدوره أدى إلى جعل خطط التنمية الاقتصادية فيها تعتمد على مصادر للاستثمار لاتتحكم هى فيها.

- هجرة الأموال العربية إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمار آمنة حيث بلغ حجم الأموال العربية بالخارج عام ١٩٨٨م حوالى ٦٧٩مليار دولار، موزعة على واحد وثلاثين مركزاً مالياً عالمياً، (٢٨) وذلك بخلاف الأموال المودعة خارج هذه المراكز.

- تغلغل الشركات متعددة الجنسية فى بنية الاقتصاد العربى عن طريق قيامها بتنفيذ العديد من المشروعات الإقتصادية الكبيرة، وهذا بدوره أوجد تبعية تكنولوجية لهذه الشركات حيث إنها تملك الخبرة الفنية لتشغيل هذه المنشآت.

٤- البطالة الهيكلية الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكانى والتوسع فى النظام التعليمى ، مقابل ضعف القدرة الاستيعابية لدى القطاعات الحديثه فى التشغيل الناجمة عن الخيارات التكنولوجية التى عمت المنطقة العربية.

وهذا بدوره أدى إلى ضغوط فى العيش والرزق، وصار المجتمع العربى يعانى من اختلالات هيكلية حيث لم تف معظم مؤسساته على إختلاف نوعياتها ومسمياتها بوظائفها بصورة كاملة، فى الوقت الذى ازدادت فيه القاعدة الواسعة للهرم الاجتماعى، والتى تقبع فيها جموع الفقراء فى مقابل تركز محدودية رأس الهرم الاجتماعى المالك للثروة، مما أدى إلى زيادة حدة التوترات الإجتماعيه وحوادث العنف كرد فعل للأزمة الاقتصادية التى خلقت " الفجوة الطبقية" بين الفئات المختلفة.

٥- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية العربية لتصل إلى حوالى ١٢٠ مليار دولار، الأمر الذى جعل العديد من الأقطار العربية تدخل فى مفاوضات مع الدائنين، ومع

المؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة جدولة الديون، وهذا بودره فرض على الدول العربية الخضوع لبعض الشروط التعسفيه من قبل هذه المؤسسات.

وهكذا يعيش الإنسان العربى أزمة حقيقية فى الوقت الذى تضيع فيه ثروات العرب وآمالهم فى إمكانية تحقيق أى تقدم تكنولوجى سواء عن طريق نقل التكنولوجيا أو ابتكارها، مما يعنى المزيد من التخلف فى عصر أصبحت فيه التكنولوجيا تمثل مقياساً للتقدم الحضارى.

فالعرب مازالت تشغلهم - كما يبدو - مجموعة من المشكلات والقضايا التى تفوق طاقتهم فى الوقت الذى لايستطيعون فيه حلها، وربما يزداد هذا العجز مع زيادة العجز الاقتصادى العربى من خلال ارتفاع المديونية العربية نتيجة الإخفاق النهضوى.

٦- إنتشار بعض الأنشطة الطفيلية فى المجال الاقتصادى العربى مثل السمسرة والتوكيلات التجارية وتجارة العملة، الأمر الذى ساعد على وجود قطاعاً مالياً غير رسمى إلى جانب القطاع الرسمى ؛ الممثل فى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فى المجتمعات العربية، وخطورة هذه الأنشطة تكمن فى عدم إمكانية التحكم فى نشاطها وضبطها، وتوجيه نشاطها لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية.

٣-٢- الأسباب الإجتماعية :

مما لاشك فيه أن الظروف الاقتصادية التى مر بها الوطن العربى كان لها تداعياتها الاجتماعية المتمثله فى:

- زيادة الفجوة بين من يملكون ومن لايملكون.
- إختلال القيم المتعلقة بمكانة الفرد الاجتماعية.
- الإختلال بين معايير الأداء ومعايير الجزاء.
- الإضرار بمصالح الطبقة المتوسطة بشرائحها المختلفة.

وهناك عديد من العوامل الاجتماعية التى ساهمت فى إبراز هذه الظاهرة بعضها مسئول مسئولية مباشرة، والبعض الآخر مسئوليته غير مباشرة، والمستقرئ لواقع

الوطن العربى ولتاريخيه القريب يجد العديد من التداعيات الاجتماعيه التى تنخر فى كيان هذا الوطن بل وفى صميم قيمه ومبادئه، وقد أدت هذه التداعيات إلى إيجاد حالة من الإحباط واليأس لدى الشباب العربى سواء فى الأقطار الفقيرة أو الأقطار الغنية على حد سواء.

فقد توصلت إحدى الدراسات التى أجريت على الشباب المصرى إلى النتائج الآتية :

- ٦٩٪ لايتوقعون الحصول على عمل مناسب بعد التخرج.
- ٨٣٪ لايتوقعون الحصول على مسكن مناسب.
- ٩٦٪ لايتوقعون مستقبل أفضل بالنسبة لهم.

وتوصلت دراسة أخرى أجريت على الشباب الأردنى إلى أن المشكلة الإقتصادية تحتل المكانه الأولى بالنسبة لإستجابات أفراد العينة ، ويأتى فى الاختيار الثانى الخوف من عدم تحقق المكانه الاجتماعية الملائمة لهم، أما الدراسة التى أجريت على الشباب الكويتى فقدوضحت أن أكثر من نصف أفراد العينة يشعرون بالخوق والقلق ازاء المستقبل المهنى لهم.

وتؤكد إحدى الدراسات التى أجريت على الشباب السعودى أن من أهم المشكلات الإجتماعية التى يعانى منها الشباب :

- قلة إطلاع الآباء على أسرار الأبناء.
- ضعف قدرة الشباب على إقناع الآخرين بأفكارهم.
- ضعف الإلتزام بتعاليم الاسلام فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

حيث بلغت نسبة من يطلعون على أسرار أبنائهم دائما ٣,٢٪، وبلغت نسبة من يستطيعون إقناع الآخرين بأفكارهم دائماً ١٢,٣٪، وبلغت نسبة من صرحوا بأنهم يلتزمون بتعاليم الإسلام فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بصفة دائمة ٣٤,٢٪، بينما يلتزم بذلك ٥٩,٨٪ أحيانا.

وتلك النسب إن دلت على شئ فإنما تدل على واقع مأزوم يحياه الشباب ولايتقبله، ولايقتصر رفض الشباب على الواقع، وإنما يمتد إلى المستقبل حيث لايتوقع هؤلاء

الشباب مستقبل أفضل مما هم عليه، فكان العنف نتيجة طبيعية لحالة الرفض والإحباط واليأس التى يحياها الشباب.

وتقدم إحدى الدراسات تفسيراً للظروف الاجتماعية التى مهدت لإنتشار العنف السياسى فى الوطن العربى ، ويستند هذا التفسير إلى مقولات ثلاث :

- المقولة الأولى : تتمثل فى الفجوة بين الواقع والمأمول : حيث يؤدى اتساع هذه الفجوة إلى الإحباط وزيادة شحنة العداء للنظام القائم لدى الأفراد، خاصة إذا ماشعر الأفراد أن هذه الفجوة راجعة لظروف اقتصادية أو إجتماعية قائمة، فعندئذ يبحثون عن بديل لهذه الظروف.

- المقولة الثانية : تدور حول اختلال العدالة التوزيعية، ففى هذه الحالة يتحول الإحباط إلى سلوك عدوانى ، إذا ماتراءى للأفراد أن أقرانهم يحصلون على نصيب أعلى من الثروة أو المكانة الاجتماعية.

- المقولة الثالثة : تتمثل فى الحرمان النسبى، بمعنى أن الأفراد قد يتوقعون ألا تسوء حالتهم بينما تتحسن أحوال الآخرين فى نفس المجتمع دون ماسبب مشروع، فإذا ماحدث العكس كما هو الحال فى معظم الدول العربية - فإن الإحساس بالحرمان والظلم يولدان غضباً وسخطاً واستعداداً لرفض النظام القائم ومقاومته.

يضاف إلى ماسبق أن مجتمعنا العربى يعايش مرحلة تناقض بين نوعين من القيم والمفاهيم يتمثلان فى القيم والمفاهيم التقليدية التى ورثها الشباب عن الكبار، وتلك القيم والمفاهيم المستحدثة، والتى يدعمها التطور العلمى والتكنولوجى ، وهذا كله يضع الشباب أمام خيارين ؛ إما أن يثور على كل خبرات الأجيال السابقة، أو أن يتقبلها تحت ضغط العرف والتقاليد وعوامل التنشئه الاجتماعية المختلفة ، مما يؤدى إلى زيادة احتمالات الصراع بين ماهو تقليدى وموروث وماهو جديد.

وأمام صورة الواقع هذا، ومن خلال التناقض بين الطرح والتطبيق أصبح المواطن العربى يسمع كلاماً حلواً ويشهد واقعاً من المذاق، مما انعكس على واقع الشباب العربى ، وجعله يعمل ويفكر بطريقة متناقضة. ولعل ظهور أحداث العنف كان دليلاً قوياً

على ضرورة إحداث تطورات اجتماعية جذرية في هذه المجتمعات، أو بمعنى آخر كان دليلاً قوياً على أن مرحلة من مراحل النمو الاجتماعي يتعين تصنيفها، وإحلال مرحلة أخرى محلها.

٢-٣ - الأسباب السياسية :

هناك خصائص معينة للبيئة السياسية العربية، وقد جعلت هذه الخصائص من العنف الرسمي وغير الرسمي معلماً مميزاً من معالم الحياة السياسية العربية، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يأتي :

١- أن الاتجاه العام في السلطة السياسية في المجتمع العربي قد استمر في اتجاه المركزية في السلطة والإدارة، وقد تمتعت هذه المركزية بمظهرين متكاملين :

- المظهر الأول : يتمثل في تركيز السلطة عسكرياً وسياسياً وأمنياً في يد سلطة واحدة، وقد اقتضى هذا الأمر الاعتماد كلياً على ضبط المواقع الاستراتيجية الحساسة من أجل دعم وحماية السلطة، مما أدى إلى إزدياد أهمية العنف في الحفاظ على الاستقرار السياسي.

- أما المظهر الثاني لمركزية السلطة فيتركز في الدور المتضخم للجهاز المركزي الإداري في الاقتصاد القومي ، بعد أن انتزع النظام لنفسه الدور الرئيس في تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية، وقد اكتسبت الدولة عن طريق إحتكار السلطة الاقتصادية قوة إضافية مكنتها من إحباط أية مبادرة سياسية للخروج من هذا الشباك المحكم، وهذه الخاصية تكاد تكون سمة عامة من سمات الأنظمة العربية سواء كانت جمهورية أم ملكية، غنية أم فقيرة، بغض النظر عن الأيديولوجية السياسية لهذا النظام أو ذاك.

وقد قبلت الجماهير العربية هذا الوضع لفترة من الزمن على إعتبار أن هذه الأنظمة تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف القومية كالتحرر والوحدة والتنمية والعدالة الإجتماعية.... إلخ، إلا أن هذه الأنظمة لم تحقق الكثير من هذه الأهداف المعلنة، فكان من الضروري بمكان إحداث التغيير ومقاومة الوضع القائم، وفي ظل غياب

التقاليد الخاصة بالممارسة الديمقراطية والتى تدور حول إمكانية التغيير بإستخدام الوسائل السياسية السلمية كان العنف هو البديل المتاح، سواء من جانب الأفراد الذين يسعون لإحداث التغيير، أو من جانب القائمين على السلطة السياسية فى المجتمع للحفاظ على الوضع القائم.

٢- تتمثل الخاصية الثانية للبيئة العربية سياسياً فى عدم إمكانية التناوب الديمقراطى للسلطة السياسية فى المجتمعات العربية، حيث إن الصفة السائدة للأنظمة العربية خاصة فى فترة السبعينيات والثمانينيات هى وجود جماعة سياسية واحدة، ولايوجد مجال للتناوب والمعارضة.

والواقع أن وجود هذه الجماعة الواحدة أدى إلى عدم إمكانية تداول السلطة بصورة سلمية. وفقدان المعارضه لأى أمل فى الوصول للسلطة وقبولها لتوظيف النظام السياسى لها من أجل الحفاظ على بقائه -كل هذا- قد أفقد الجماهير العربية الثقة فى مصداقية المعارضة الشرعية، وكذلك فى مصداقية العمل السياسى العام، ومن هنا كان عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية فى أبسط صورها أمراً طبيعياً.

وهذا ماتؤكده إحدى الدراسات من خلال ماتوصلت إليه من نتائج فى هذا الصدد لتوضح أن النظم السياسية العربية قد قامت على أساس إحتكار النخبة السياسية للسلطة، وساعد على بقاء هذا الوضع ماقام من تحالفات بين أصحاب السلطة وأصحاب الثروة فى المجتمعات العربية.

٣- يمكن القول بأن ضعف النظام السياسى العربى خاصة فى فترة السبعينيات قد لعب دوراً بارزاً فى دعم جماعات العنف السياسى فى الوطن العربى ، فقد كان من المنطقى نظراً لضعف النظام السياسى أن يحاول أداء فاعليته عن طريق القوى السياسية المتنافسة، وإذا كان النظام السياسى قد امتلك القدرة على السيطرة على هذه القوى وعلى مستوى الصراع ذاته فى بداية الأمر فإنه فى المراحل المتأخرة من الصراع قد فقد النظام السياسى السيطرة على تطور الصراع واتجاهاته.

وكان من المنطقى أيضاً أن تفرز هذه الظروف عدداً كبيراً من الجماعات التى شاركت فى الصراعات القائمة إنسياقاً وراء مشاعر أو عواطف أو أفكار متطرفة.

وقد عبرت بعض الدراسات عن بروز مجموعة من الملامح الأساسية لضعف النظام السياسى العربى يمكن أن نبلورها فى النقاط الآتية :

(أ) وجود التمزقات والنزعات القومية أو الاقليمية أو الطائفية أو حتى العشائرية - كما يلاحظ فى مجتمعات البداوة - والتى تحدد أنماط وتوجهات الولاء تبعاً لها، مما يخلق انشطاراً موازياً فى مراكز السلطة ويحول دون قيام السلطة على أسس اجتماعية أو قانونية راسخة ومتكاملة.

(ب) تعدد القوى السياسية المختلفة التى تفتقر إلى إنتظام العلاقة بينها مما يحول دون بروزها ضمن إطار معين من التوازن الذى يعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والولاء العام، فمن الملاحظ أن كلاً من هذه القوى - بغض النظر عن درجة الضعف التى تتمتع بها - تطرح نفسها ضمن فرضية الإحلال محل، وليس المشاركة مع القوى الأخرى من أجل السيطرة على السلطة.

(ج) إفتقاد الأنظمة السياسية العربية لوجود توجه أيديولوجى واضح ومحدد المعالم وله صفه الاستمرار التاريخى، حتى وإن امتلكت بعض هذه الأنظمة بداية هذا التوجه فإنها لاتملك الوسائل التى يمكن عن طريقها تنشئة الشباب العربى حسب قيم النظام وتوجهاته الأيديولوجية، الأمر الذى أدى إلى إيجاد نوع من التنشئة ذات الطبيعة العشوائية.

(د) الإنفصال بين قيم النظام السياسى وقيم المجتمع المدنى ، وإذا كان النظام السياسى قد سعى كثيراً إلى تغيير توجهاته وأيديولوجياته لمواجهة قيم المجتمع المدنى ، فإن الأخيرة قد ظلت قوية ولها سيطرتها على الجماهير العربية - وبخاصة الشباب منهم - لأنها أعمق وأكثر إنتشاراً إذا ماقورنت بقيم النظام السياسى.

٤- تتمثل الخاصية الرابعة فى عجز بعض الأنظمة السياسية العربية عن استيعاب القوى الإجتماعيه والسياسية الجيدة فى المجتمع العربى حيث شهدت المجتمعات العربية تحولات اجتماعية كثيرة لعل من أبرزها ازدياد عدد السكان، وازدياد نسبة الشباب خاصة المتعلمين منهم، إلا أن الأنظمة العربية القائمة لم تستطع خلق المؤسسات

السياسية القادرة على استيعاب هذه الطاقات وإتاحة الفرصة لها للتعبير عن آرائها والمشاركة فى اتخاذ القرارات - خاصة مايتعلق من هذه القرارات بمستقبلها- الأمر الذى دفع بالعديد من هؤلاء الأفراد إلى فقد الثقة فى جدوى ممارسة أى نشاط سياسى فى إطار المؤسسات السياسية الشرعية القائمة.

لذا فإن التمرد السياسى والعنف الذى أعلنه الشباب فى كثير من الأقطار العربية يمكن تفسيره على أنه استجابة للنظم التسلطية الرجعية فى هذه الأقطار، فهى نظم لاتستطيع أن تتكيف مع الحاجات والمطالب الجديدة التى يفرضها التحديث فى هذه المجتمعات، بل إن هذه الأنظمة قد سعت إلى كبح هذه الحاجات ومن ثم نشأت الحركات السياسية والتى ولدتها عملية التحديث فى المجتمعات النامية والمتخلفة، ثم مالبثت هذه الحركات أن تحولت إلى معارضة سياسية نشطة للأنظمة القائمة.

٥- ترتبط الخاصية الخامسة بسابقتها، فالمستقرئ للتطورات السياسية التى مر بها الوطن العربى خلال سنواته الثلاثين الماضية يجد أن من بين العوامل التى أثارت التنافضات السياسية بين الشباب سواء فى صفوفه أو فى علاقته بالنظام القائم الوهم الذى ألقى فى روعهم بأن لهم دوراً سياسياً رئيساً منفصلاً عن سائر القوى السياسية فى المجتمع.

هذا بالإضافة إلى تعدد الجهات التى مارست دورها فى استقطاب الشباب كقوى سياسية يمكن استخدامها لوحداث التوازن السياسى فى المجتمع ، وهذا بدوره أدى إلى إيجاد نوع من التضارب الفكرى ، وعدم وضوح إستراتيجية تنمية الشباب ورعايته الرعاية المناسبة، بل إن عملية تربية الشباب وتنشئته قد تحولت إلى عملية استغلال سياسى.

٦- تأتى الخاصية السادسة كنتيجة حتمية للخصائص السابقة للوطن العربى فى بيئته السياسية، وهى مايمكن أن نسميه بالفراغ السياسى ونعنى بالفراغ السياسى هنا تدنى مستوى المشاركة السياسية وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطبقات، ولانعنى بالمشاركة السياسية مجرد الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات أو الانضمام إلى

عضوية الأحزاب السياسية - وهى عضوية مازالت محدودة وغير فعالة - أو الترشيح، وإنما نعنى بها المشاركة فى اتخاذ كافة القرارات وعلى جميع المستويات : سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو فى مجال العمل : عن طريق المشاركة الفعالة والنشطة فى التنظيمات الشعبية والرسمية، خاصة وأن التنظيمات الشعبية القائمة قد تحولت إلى تنظيمات رسمية واصبحت عضويتها شكلية، ولايوجد حزب واحد فى وطننا العربى يمكن أن يحشد الشباب وراءه لتحقيق هدف قومى أو ابتغاء غاية عامة، وهنا تأتى التنظيمات السرية أو جماعات العنف السياسى لتملأ الفراغ ولتتغلغل فى التنظيمات الرسمية القائمة كالاتحادات الطلابية والنقابات المهنية، ولتهئ للشباب فرصة تحقيق الذات والشعور بالانتماء والقيام بدور ما لتحقيق هدف أو أهداف مرسومة.

ونتج عن هذا الفراغ السياسى افتقاد الشباب لأية فرصة للممارسة السياسية بمعناها الواسع التى تنمى لدية القدرة على الحوار وإبداء الرأى ، وتعوده على تقبل الرأى الآخر، أو التنازل عن رأيه إذا اقتنع بغيره، وهكذا يصير دور الشباب هو دور المشاهد وليس دور المشارك ويصبح هذا الأسلوب الفكرى الجامد هو المسيطر عليه فى مختلف مجالات حياته.

٣- ٤ - الأسباب الفكرية :

إذا ماسلمنا بأنه لايمكن إرجاع ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحدها وجب علينا أن نشير إلى وجود عوامل فكرية ساهمت بدورها فى إبراز العنف السياسى كأداة من أدوات الممارسة السياسية فى الوطن العربى.

وتتحدد أهم الخصائص التى يتميز بها الفكر العربى فى الجوانب الآتيه :

١- أن الفكر العربى ليس فكراً واحداً متسقاً متجانساً، وإنما هو فكر متنوع الاتجاهات، متعدد المشارب، مختلف المناهج والأهداف وهو بحالته هذه يعبر عن وقاع التعدد والتنوع والاختلاف السائد فى الخريطة السياسية للمجتمع العربى.

٢- أن الفكر العربى ومنذ مايزيد عن مائه سنة قد فشل فى تحقيق هدفه الأسمى وهو النهضة، ويبدو ذلك واضحاً فى غياب المشروع القومى الحضارى العربى ، الذى يمكن أن تلتف حوله الدول العربية وقد نتج عن ذلك أن الفكر العربى لم يستطع حتى الآن إنتاج نظرية سياسية يمكن استخدامها فى تحليل واقع المجتمع العربى ، الأمر الذى أدى إلى إيجاد مايمكن أن نسميه بالفوضى الفكرية فى المجتمع العربى المعاصر.

٣- أن المجتمع العربى مازال متمسكاً بنصوص بعيدة عن الواقع المعاش، فليست هناك علاقة مباشرة بين الفكر العربى والواقع القائم، وهذا بدوره جعل الفكر العربى قاصراً عن تحليل الواقع وتقديم الحلول العمليه لمواجهة مشكلاته.

لذا فليس بغريب أن يظل هذا الفكر يكرر معالجة نفس القضايا ويدور فى فلك نفس المفاهيم، ويطوف رغم الاختلافات الجزئية حول نفس الحلول.

٤- أن البلاد العربية هى أكثر البلاد المستهدفة للسيطرة عليها ثقافياً، واستقطابها سياسياً ، ونظراً لأن معظم هذه البلاد لاتلتزم إلتزاماً كاملاً بالإسلام فى أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية فإن الباب مفتوح فيها للتيارات المختلفة، والأفكار المتبانية على إختلاف مصادرها وأهدافها وهذا الأمر يؤدى بدوره إلى زعزعة هوية هذه البلدان وإلى تضارب أفكار شبابها.

٥- أن الشباب العربى يشعر بالحيرة والقلق وعدم وضوح الرؤية، وهذا يؤدى إلى تحول الشباب من الإيجابية التى تتجلى فى العمل على ترقية الواقع الإجتماعى أو النضال ضد القوى السياسية إلى السلبية، حيث الإنسحاب من الواقع الاجتماعى ، إلا أن هذا الانسحاب لايلبث أن يكون مقدمة لإيجابية أكثر عنفاً من الحالة الأولى فهناك نوع من الفراغ الفكرى الذى يستشعره الشباب كنتيجة لعدم وضوح موقفه الإجتماعى ، وضعف انتمائه السياسى الراجع أساساً إلى قصور التنشئة السياسية. وانعدام المشاركة فى معارك النضال من أجل التحول الاجتماعى فى وطننا العربى.

هذه هى أهم الخصائص الفكرية للبيئة العربية والتى توضح أن الفكر العربى كان فى مجمله بعيداً عن الواقع المعاش، ولعل هذا يرجع إلى الظروف التاريخية التى مر بها هذا الفكر وتطور فى نطاقها، والتى تتمثل فيما يأتى :

- التدخل الأجنبى ، وماكان يعنيه هذا التدخل من تحد لهذا الفكر.

- اتجاه النخبة الحاكمة نحو توظيف هذا الفكر لإحكام سيطرتها على تلك المجتمعات والحفاظ على الوضع القائم الذى يتيح لها التمتع بما حققته من امتيازات ومصالح خاصة بها.

وقد أدى هذا الوضع إلى تحول البيئة الفكرية العربية إلى بيئة صراعية تفتقد للأدوات الفكرية التى تقوم على الحوار الهادف، والاعتراف للآخرين بحقهم فى إبداء الرأى، واحترام الرأى الآخر والتسامح معه أياً ماكانت درجة الإختلاف.

أما رد الفعل من قبل الفكر العربى ذاته فقد كان هروبياً فى مجمله،إما إلى الماضى وإما إلى تخطى الواقع القائم والهروب نحو الحلم المأمول.

لذا فإن هذه الظروف جميعها كانت كفيلة بإيجاد أفراد يتصفون بعدد من الخصائص يمكن إجمالها فيما يأتى:

- فقر البصيرة وعدم القدرة على الاستبصار والتجديد.
- الجمود والتصلب العقلى والوجدانى.
- اللجوء إلى العنف كتعبير عن وجهة النظر الشخصية.
- عدم التسامح مع الآراء المخالفة.
- التوتر النفسى ومايصاحبه من أزمات.

وصار هؤلاء الأفراد يعيشون فى غربة ؛ بينهم وبين أكثر الناس جفوة، وبينهم وبين الحكومات فجوة ، ثم لاتلبث صدورهم أن تضيق بما حولهم ومن حولهم، فإذا تمسكهم بما يؤمنون به يتحول بهم إلى عزلة، وإذا حوارهم مع غيرهم يتحول إلى نفور ومشاحنة، وإذا إنكارهم على من يخالفهم يجاوز القلب واللسان، ليصير حرياً ساخنة، وصداماً طابعه العنف والشدة.

٣-٥- الأسباب التربوية :

يضيف بعض المفكرين والمربين إلى جانب الأسباب السابقة للعنف السياسى الأسباب التربوية، على اعتبار أنها تمثل أحد الأسباب التى ترجع إليها أزمة الحياة العربية، خاصة

وأنهم يسقطون على التربية آمالهم وأفكارهم وأنظارهم، ليكون لها دور فعال فى بناء المجتمع، وفى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا إنها صارت وسيلة لتكوين شخصيات متكاثرة ولكنها تائهة فى معظم الأحيان، قلما تملك الإعداد الفكرى والعلمى والمهنى اللازم لتضطلع بدورها فى بناء المجتمع.

ويمكن إجمال مظاهر أزمة التربية فى الوطن العربى والتى تؤدى بدورها إلى تكريس وانتشار ظاهرة العنف السياسى فى الجوانب الآتيه :

١- غياب الفلسفة التربوية فى الوطن العربى

فالبلاد العربية أخذت بفلسفات تربوية متعددة استعارتها من هنا ومن هناك، وانعكست آثار هذه الفلسفات على حركة التربية بصفة عامة، وتجلى ذلك فى نقل الكثير من التجارب التربوية العالمية والأخذ بتطبيقات مختلفه لهذه الفلسفات، دون نظر كاف إلى أى مدى تلتقى هذه التجارب وتلك التطبيقات مع واقع تلك البلاد، وإلى أى مدى تختلف عنه.

ولم تستطع التربية بأى من هذه الفلسفات أن تحقق الغاية المنشودة منها، فمازالت الصعوبات التى تواجهها التربية فى البلاد العربية متعددة ومتنوعة، ولازال الفكر الشائع لدى القائمين على صناعة القرار التربوى ولدى الجماهير العربية إزاء التربية أنها خدمة عامة تؤدى لأبناء هذا الوطن، ومازالت أهداف التربية تركز على إمداد هرم العمالة بالكوادر العاملة وفق مستوى التربية الذى وصل إليه الأفراد.

٢- تزييف الوعى عن طريق وسائل الإعلام :

إذا مانظرنا إلى الدور الذى تمارسه وسائل الإعلام العربية سنجد رؤيه مزيفة تطمس الواقع وتشوه الحقيقة، مما انعكس على واقع الشباب العربى وجعله يعمل ويفكر بصورة متناقضة فهو يتحدث عن العدالة لكنه يمارس الاستغلال، يطرح ضرورة الرؤية العلمية ويفكر بطريقة أسطورية ، مما يعنى المزيد من التهميش الفكرى والسياسى لجيل الشباب والأجيال الناشئة.

٣- قصور دور المؤسسات التربوية :

بالإضافة إلى ماتعانيه مؤسسات الإعلام كأحد مؤسسات التربية غير الرسمية . نجد أن البقية الباقية من مؤسسات التربية بشكليها الرسمى وغير الرسمى فى حاجة إلى إعادة النظر فى مضمونهاوطرائقها خاصة وأن وضعيتها الراهنة قد تعرضت لكثير من النقد من قبل غالبية الدراسات التى تناولتها بشكل أو بآخر ، نظراً لكونها معزولة عن القضايا المعاشة، ولأنها تعنى بتكريس بعض القيم بشكل معرفى بحت لايجد له أساساً فى الواقع، ويقوم عليها فى كثير من الأحيان أفراد غير مؤهلين أو غير مختصين.

ولاتختلف صورة مؤسسة معينة عن صورة مؤسسة أخرى حيث تسهم المؤسسات التربوية فى الوطن العربى فى تكريس الفقر الثقافى لدى الشباب، مما جعل الشباب العربى يفتقر إلى معرفة واقعه العربى إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفكرياً، وهذا الفقر الثقافى جعله عرضة للاستيعاب والتوظيف لصالح القوى السياسية المناوئة، مما جعلنا نشاهد جيلاً عاجزاً عن إدراك حقيقة إندفاعاته ومواقفه.

وإذا كان للظروف التربوية وموقفها من ظاهرة العنف السياسى تحليل مفصل لاحق، فإنه ينبغى قبل أن نترك الحديث عن أسباب العنف أن نؤكد على أن الأسباب السابقة ليست هى الوحيدة المسئولة عن سلوك العنف أو التطرف، حيث تشير إحدى الدراسات العلمية فى هذا المجال إلى أن هناك استعداد للعنف والتطرف يتميز به بعض الأفراد ولايتميز به آخرون، وهذا الاستعداد ذو صبغة ولادية عادية، وربما مع مرور الوقت ينمو كسمة جوهرية فى سلوك الفرد، أو ربما لانتهيأ له فرص النمو فيبقى استعداداً كامناً بلا ظهور.

أما النتائج المترتبة على وقوع الفرد فى أسر هذه السمة فتوضحها بعض الدراسات، حيث يتعرض الشخص الذى يتسم سلوكه بالعنف لما يأتى :

- النبذ الإجتماعى
- التخلف الدراسى
- سوء التوافق الاجتماعى
- القلق النفسى

- التمرد على المعايير السائدة - التعرض للمرض النفسى.

- الارتباط بآخرين لهم نفس سماته.

- إرتكاب أفعال تعرضه للوقوع تحت طائلة القانون.

ثانيا: التربية وظاهرة العنف السياسى

١- لماذا التربية ؟

تعد التربية بالنسبة لأية أمة من الأمم أساساً لبنائها ونموها وازدهارها وإيصالها إلى أكثر المؤاقع الحضارية تقدماً ، كما أنها تساعد الأمم على مواجهة تحديدات العصر ومتطلبات المستقبل.

وفى الأزمات الكبرى التى تعصف بحياة الأمم ترنو الأنظار إلى التربية عسى أن تجد فيها مخرجاً من تلك الأزمات، حيث تعد التربية سلاحاً استراتيجياً يقوم بتحديد مستقبل وهوية المجتمع متى ماتضافرت جهود المؤسسات المسئوله عن تلك المهمة ، وعملت مجتمعة بعزيمة وحزم وإخلاص فى ضوء تخطيط علمى موضوعى يستند إلى أهداف واضحة ومحددة يمكن تطبيقها فى الواقع المعاش وقياس مدى تحققها بطرق موضوعية وعلمية.

وتمثل ظاهرة العنف السياسى إحدى تلك الأزمات التى تزايدت فى الآونه الأخيرة، وأضحت تحمل فى طياتها مضموناً سلبياً يهدد استقرار الوطن العربى وسلامه الاجتماعى ، حيث تشير ظواهر العنف إلى أن بناء المجتمع العربى صار يعانى من اختلالات هيكلية ، وأن معظم مؤسساته لم تعد تقوم بوظائفها بصورة كاملة فى الحفاظ على أمن هذا المجتمع واستقراره.

وإذا ماسلمنا بأن هذا الأمر يهم جميع هيئات المجتمع ومؤسساته - إذ أنه يهدد الجميع لا فى حاضرهم فحسب، وإنما فى مستقبلهم أيضاً - فإن أهميته بالنسبة للتربية تجعلها فى مقدمة تلك المؤسسات، ذلك أن التربية على المستوى العالمى تمثل

حجر الزاوية فى إعداد الأفراد وتنمية قدراتهم الخاصة، وتطوير اتجاهاتهم وميولهم بما يحقق انتماءهم للمجتمع، وبما يسهم فى القيام بدورهم الاجتماعى خير قيام.

ومن كل ماتقدم يبدو بوضح أن قضية العنف السياسى جزء لايتجزأ من قضايا المجتمع العربى ، إن لم تكن أهم هذه القضايا، وإذا كان الفهم هو الطريق إلى التفسير، والتفسير هو الطريق إلى العلاج فإن نقطة البدء أن نستبصر بحقيقة الوضع العربى ونعترف بأن الظاهرة التى نحن بصددها طال العقد بها، مما أدخل عليها درجة عالية من التعقد زادت وتزيد من تفاقمها، كذلك يلزمنا أن ندرك أن ظاهرة بهذا الحجم لايمكن أن تكون قد نشأت وتفاقمت نتيجة أحداث أو عوامل فردية وإنما هى انعكاس لمتغيرات ومتناقضات فى المجتمع العربى تتأثر بالمتغيرات العالمية ، إقتصادية كانت أو إجتماعية أو سياسية.

وهنا يتبدى دور التربية فى بناء الفرد وسلامة صحته وتكوين شخصيته السويه وغرس القيم الأصلية والعمل المنظم وإنكار الذات وزيادة الانتماء للوطن، فالتربية حين تصنع ذلك إنما تواجه هذه الأزمة من طريقها الصحيح، ذلك أن مؤسسات التربية منظومة اجتماعية يجب أن تكون على اتصال مباشر وبشكل واسع ومكثف بمجتمعها الذى يدعمها ويقدم لها العون والمسانده ، وأن تتحد معه وتتكيف مع احتياجاته المتجددة، وتبنى نظمه المتطورة، وتساعده على مواجهة مشكلاته المختلفة وتعمل على النهوض به اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفكرياً، وبهذا يمكن لمؤسسات التربية أن تؤدى دورها كمنظومة جزئية فى المنظومة الثقافية فى المجتمع.

والتربية ضرورة لاغنى عنها حيث يتلقاها الطفل منذ الصغر من أبوية وأسرته، وتتسع دائرتها فيما بعد لتشمل المجتمع والحياة كلها، وإذا ماكان للمدرسة والجامعة دورهما المهم فى بناء الإنسان العربى فإن هذا لايقلل من شأن المؤسسات التربوية الأخرى خاصة إذا ما أيقنا أن المجتمعات التى اعتمدت على المدرسة والجامعة وحدهما دون أن تقوم كل من الأسرة ومؤسسات المجتمع الأخرى بدورها فى التربية قد عجزت عن خلق المواطن الصالح الذى يتميز بانتمائه الوطنى الأصيل.

٢- النظام التعليمى بين البراءة والإدانة :

تشير بعض الدراسات إلى مسئولية النظام التعليمى عن العديد من الأسباب التى تكمن وراء نشأة ظاهرة العنف السياسى وانتشارها حيث تتواكب الفئة العمرية التى يقع فيها الشباب المنتمون إلى جماعات العنف مع المرحلة التى ينتظم فيها الطلاب فى تعليمهم الثانوى والجامعى على وجه الخصوص، كما تشير تلك الدراسات إلى إزدياد ظاهرة إنتماء الطلاب والمعلمين فكرياً وتنظيمياً إلى جماعات العنف على نحو يبدو معه النظام التعليمى وكأنه قد تم اختراقه من قبل هذه الجماعات.

وإذا كان واقع النظام التعليمى العربى يشهد بتلك الانجازات التى حققها هذا النظام فى جوانبه الكمية، إلا أن التركيز على كيفية التعليم ونوعيته مازال يعتريه القصور،حيث تتمركز الانتقادات الموجهة للنظام التعليمى العربى حول عدم مواءمته للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وجموده وتخلفه عن مواكبة مظاهر التطور والنمو على الساحة المجتمعية.

وهذه الحقيقة تؤكدها مناقشات ودراسات " المنتدى الفكرى لبحث التربية العربية للقرن الحادى والعشرين - والمنعقد فى عمان فى شهر شوال سنة ١٤١٠هـ". حيث توصلت دراسات هذا المنتدى إلى أن التعليم الذى كان من المفترض فيه أن يساعد الأمة العربية على مواجهة مشكلاتها أصبح هو نفسه مشكلة معقدة تضاف إلى رصيد هذه الأمة من المشكلات.

وذكرت إحدى الدراسات المقدمة للمنتدى أن الأمة العربية يتوقع أن يصبح تعداد سكانها عام ١٤٢٠ هـ ٣٠٠ مليون نسمة وعدد التلاميذ مائة وعشرة ملايين نسمة وأن الأمة العربية ستحتاج إلى مائة مليار دولار سنوياً لتعليم هؤلاء التلاميذ، ولن تغنى هذه الأموال عن مواجهة مشكلات التلاميذ الراسبين والمتسربين والخريجين ذوى المستوى الهزيل، الذى لايؤهلهم لأى عمل منتج أو خلاق، فتخسر الأمة العربية بذلك مرتين:

الأولى : تتمثل فى الإنفاق على تعليم هزيل.

الثانية : تتمثل فى توظيف عقيم.

هذا وقد أفاض الكثيرون من المسئولين والمفكرين والباحثين فى الحديث عن أزمة النظام التعليمى فى الوطن العربى التى تتمثل فى أنه نظام تلقينى يعتمد بصفة أساسية على حشو ذهن الطالب خلال مختلف مراحل الدراسة بمعلومات يستظهرها دون إعمال للعقل أو تحليل أو نقد، وهذا الأسلوب القائم على التلقين يتم فى إطار الصواب والخطأ، إذ ينشأ الطالب فى بيئة فكرية تتكون من الأبيض والأسود فقط، ولا مجال بينهما للظلال أولدرجات الألوان الأخرى، ويجد أن المدرسة تطلب منه بل تفرس فيه منذ نعومة أظفاره عادة استيعاب المواد الدراسية دون تفكير ومساوية فى ذلك بين العلوم الطبيعية والرياضية من جهة وبين العلوم الإنسانية من جهة أخرى - رغم اتساعها واختلافها - فالتلميذ عبارة عن ببغاء يردد مايسمع وليس أمامه أى مجال للمناقشة أو التفكير أو التحليل حيث لايتيح له النظام التعليمى أن يحصل المعرفة بنفسه من خلال الاحتكاك بالواقع، أو الاطلاع على مصادر المعرفة، أو إجراء البحوث الميدانية، فالمدرسة تحاسبه على درجة استيعابه للدروس، وكأنه وعاء لايتوقع منه إلا أن يحوى بعض المعلومات، بدلاً من أن يكون عقلاً يهتدى إليها، أو يتفاعل معها، بل ويرفضها إذا ماكانت منافية للمنطق السليم.

وصارت جميع المؤسسات التعليمية على اختلاف أشكالها تعنى بعملية التلقين هذه دون أن تلتفت إلى تنمية الشخصية بصورة متكاملة ومتوازنة، متبعة أسلوب الوعظ والإرشاد مع الطلاب مما أدى بدوره إلى صب جميع الطلاب فى قالب واحد ونمط معين، لم يتمكن معه هؤلاء الطلاب من تبنى أسلوب التفكير السليم، حيث يرتبط التلقين غالباً بالسلطوية، أى تقبل كل ماتمليه سلطة المعلم وبذلك يصبح من اليسير على مثل هؤلاء الطلاب أن يتقبلوا كل ماتمليه سلطة أمير الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة.

ففى جماعات العنف يتم تلقين الفكر وتقبله دون تحليل ويسهل الانقياد بفعل إبطال عمل العقل، وقد يكون ذلك تفسيراً لانخراط بعض حملة الشهادات العليا فى مثل هذه التنظيمات، ومما يدعم هذا الرأى أيضاً تغلغل العنف والتطرف فى التنظيمات الطلابية

بالكليات العملية أكثر منه فى الكليات النظرية،ذلك أن الكليات النظرية تتيح قدراً أكبر نسبياً لطلابها لإعمال الفكر، حيث يتعرض طلابها لنظريات وآراء مختلفة على عكس الكليات العملية التى لم تدخلها العلوم الإنسانية بعد.

وعلى الرغم من مناداة العديد من المشتغلين بالعلم التربوى والباحثين فيه بضرورة تعديل وتغيير تلك الصيغة المعتمدة فى تعليم أبناء وطننا العربى والتنبيه على خطورة تلك الصيغة فى ظل الدعوة إلى التعددية الحزبية والفكرية وحتى الليبرالية الاقتصادية، إلا أن المنظومة التعليمية كانت من الترهل والضعف بما لم يسمح لها بالإستجابة لذلك، لأن تلك المنظومة البيروقراطية ردود أفعالها تجاه المستجدات التربوية والاجتماعيه بطيئة وخارج سياق الزمن والواقع.

وإذا كان من أول وألزم مكونات أى مجتمع بشرى معاصر إلمامه وسيطرته على أهم مفاتيح المعرفة والدراية، وإذا كانت المعرفة والدراية لاتتأتى بدون مهارات القراءة والكتابه والحساب على اعتبار أنها حواس الثقافة والتواصل الإجتماعى فإن أزمة النظام التعليمى العربى تتمثل فى عجزه عن محو أمية مايزيد عن نصف سكان هذا الوطن.

والجدول التالى يوضح التطور فى نسب الأمية فى الوطن العربى (١٥ سنة) فأكثر.

جدول رقم (٢) يوضح تطور الأمية فى الوطن العربى (١٥ سنة فاكثر)

السنة / البيان	١٩٧٥		١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠	
	العدد بالمليون	٪	العدد بالمليون	٪	العدد بالمليون	٪	العدد بالمليون	٪	العدد بالمليون	٪
ذكور +إناث	٤٩	٧٢ ٧	٦١	٥٦ ٥	٦٣ ٧	٥١ ١	٦٦ ٥	٤٥ ٠	٦٩	٤٠ ٢
ذكور	٢٠	٥٩ ٧	٢٣	٤٢ ٦	٢٣ ٧	٣٧ ٠	٢٤ ٤	٣٢ ٤	٢٥	٢٨ ٧
إناث	٢٩	٨٥ ٦	٣٨	٧٥ ٥	٤٠ ٠	٦٤ ٢	٤٣ ٢	٥٨ ٠	٤٤	٥١ ٩

يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة الأمية لدى الكبار (فوق ١٥ سنة) حيث كانت النسبة ٧٢ ٧٪ عام ١٩٧٥ م ، ثم نقصت إلى حوالى ٥١ ١٪ عام ١٩٩٠م ، ومع هذا التناقص فى نسبة الأمية يقدر لها أن تصل إلى حوالى ٤٠٪ عام ٢٠٠٠م.

ويتضح أيضا أن أعداد الأميات يفوق أعداد الأميين، فقد زاد عدد الأميات من ٢٩ مليون عام ١٩٧٥ م إلى ٤٠ مليون عام ١٩٩٠م وقد يصل إلى عدد ٤٤ مليون عام ٢٠٠٠م، ويلاحظ أيضا أن نسب الأمية عند الإناث أعلى بكثير منها عند الذكور، كما يتضح من الجدول السابق، حيث بلغ متوسط الفرق حوالى ٢٧٪ خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠م.

ومما تجدر الإشارة إليه التفاوت فى نسب الأمية بين الأقطار العربية، فبينما وصلت إلى حوالى ١٢، ٢٢، ٢٥، ٣٢، ٤٥، ٥٧ فى المائة عام ١٩٨٥ فى كل من العراق ولبنان والأردن والكويت والبحرين والإمارات على التوالى ، بلغت حوالى ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٨٣ ٨٤، ٨٨ فى كل من السودان واليمن وقطر وسلطنه عمان والسعودية والصومال على التوالى.

وإلى جانب تلك المؤشرات التى تعبر عن الأمية الأبجدية نجد هناك من أنواع الأمية ما لاتمثله تلك الإحصاءات، ومنها على سبيل المثال الأمية الحضارية التى تعكس الجهل بالقيم والثقافة والمتغيرات المعاصرة، وأمية الممارسة والتطبيق، التى تتمثل فى العجز عن اكتساب المهارات وممارستها والتعامل مع التكنولوجيا الحديثه إلى غير ذلك من أنواع الأمية الأخرى.

وإلى جانب ضعف الجهود المبذولة فى مكافحة الأمية بالنسبة للنموالسكانى فى الوطن العربى ، نجد أن المصدر الأول للأمية هو عدم استيعاب المدارس للتلاميذ الذين ينطبق عليهم قانون الإلزام فى الفئة العمرية من (٦-١١ سنة).

ويوضح الجدول التالى عدد ونسب الأطفال والشباب ممن ليس لهم أماكن تستوعبهم فى كل من المرحلتين الابتدائية والإعدادية (حلقتى التعليم الأساسى).

●●

السنة / البيان	فئة العمر (٦-١١ سنة)		فئة العمر (١٢-١٧ سنة)	
	١٩٨٥	٢٠٠٠	١٩٨٥	٢٠٠٠

أ- فى جملة سكان الوطن العربى (بالألف)

ذكور +إناث	٣٠.٨٥٠	٤٥.٩٩٠	٢٥.٢٥	٣٩.٩٨٠
ذكور	١٥.٧٣٥	٢٣.٤٦٠	١٢.٨٥٠	٢٠.٣٩٠
إناث	١٥.١١٥	٢٢.٥٣٠	١٢.٢٧٥	١٩.٥٩٠

ب- أعداد الأطفال الذين ليس لهم المكان فى المدرسة (بالألف)

ذكور +إناث	٨.١٠٠	٧.٩٥٠	١٢.٢٦٠	١٤.٨٧٠
ذكور	٢.٨٣٥	٣.١٣٥	٥.١٩٠	٦.٢٧٠
إناث	٥.٢٦٥	٤.٨١٥-	٧.٧٠	٨.٦٠٠

جـ - النسبة المئوية لمن ليس لهم أماكن فى المدرسة

ذكور +إناث	٢٦	١٧	٤٠	٣٧
ذكور	١٨	١٣	٤٠	٣١
إناث	٣٥	٢١	٥٨	٤٤

جدول رقم (٣) يوضح أعداد الأطفال والشباب خارج المدارس فى الوطن العربى

ويتضح من الجدول السابق أن هناك حوالى ثمانية ملايين تلميذا سوف ينضمون إلى صفوف الأميين مع حلول عام ٢٠٠٠ م فى الفئة العمرية من (٦-١١ سنة)، وفئه العمر التالية من (١٢-١٧ سنة) لها أهميتها أيضا حيث أن الذين لايلتحقون بها يتعرضون للارتداد للأمية، كما أن مستواهم التعليمى لن يمكنهم من التوظيف الفعال لمهارات القراءة والكتابة والحساب، كما أن الأعداد التى توجد خارج المدرسة ستظل كما هى طالما أن معدلات الالتحاق ثابتة، ومالم تتخذ السياسات التربوية أساليب جديدة لاستيعاب كافة الطلاب الملزمين، وسيظل الأطفال والشباب خارج المدرسة منبعاً مستمراً لتخريج الأميين والأميات فى الوطن العربى.

ويجسد إنتشار الأمية إنكاراً أو سلباً لحاجة من الحاجات الإنسانية فى عالم اليوم والغد بالنسبة لكل من الفرد والمجتمع، كما ييسر السبل ويفتح الأبواب أمام جماعات العنف للسيطرة على عقول تلك الفئات غير المتعلمة وتوجيهها الوجهة التى تتفق مع رغبات تلك الجماعات.

ويحدد بعض المفكرين بعداً أخر لأزمة النظام التعليمى العربى يتمثل فى قضية البطالة لتلك الفئات التى لم تتمكن من الحصول على وظيفة تناسب المؤهلات التى حصلوا عليها والشهادات العلمية التى سعوا من أجلها بكل ماتحمله البطالة من مخاطر وآثار سلبيه محتملة.

وتلك هى النتيجة الطبيعية لبعد المقررات الدراسية عن الحياة اليومية وعدم إرتباط برامج التعليم بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على النحو الذى يفتح أمام الخريجين آفاقاً أوسع للمستقبل، واستكمالاً للصورة نتعرف على أهم سلبيات النظام التعليمى العربى من خلال النتائج التى توصلت إليها إحدى الدراسات التى أجريت على الشباب الجامعى ، حيث تمثلت هذه السلبيات فى الجوانب الآتيه :

- أن التعليم لاينمى القدرة على الابتكار والتجديد.
- أن التعليم لايمنح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية.

- أن التعليم لايضع فى الاعتبار احتياجات المجتمع الفعلية.

- أن التعليم لاينمى لدى الشباب إحساسهم بالمسئولية.

والنتيجة التى نعانى منها الآن هى هؤلاء الشباب الذى لايجد أمامه مجالاً للعمل، والذى لايملك أية معلومات عن الغد والمستقبل، مما يجعله عرضة للاحتواء وحشو عقله بمفاهيم وأفكار تصب جميعها فى نهر العنف والتطرف.

لذا فإن نظام التعليم العربى الحالى ينبغى مراجعته كما عبرت عن ذلك نتائج العديد من الدراسات لكى يحقق وظائف رئيسة فى التثقيف، وتنمية الوعى الإجتماعى والسياسى ، وإكساب الشباب المهارات التى تمكنه من استثمار جهوده، ويحقق التوازن العادل بين حاجات الشباب ومطامحهم الشخصية وبين الإسهام فى تنمية المجتمع وتلبية حاجاته.

وإذا ماتم تعديل المنظومة التعليمية وفقاً لهذه الحقائق فإن التعليم سيصبح من هذا المنظور إحدى الأدوات الكبرى لتوجيه الشباب توجيها اجتماعيا وتَربوياً، يسهم فى حل الكثير من الأزمات التى يعانى منها الشباب ويعانى منها الوطن العربى ، كما يسهم فى الوقت نفسه فى رفع كفاءة الشباب كطاقة كبرى يعتمد عليها المجتمع فى إحداث التغيير الإجتماعى المطلوب ، وتحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته.

٣ ـ دور التربية فى مواجهة العنف السياسى :

لعل السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو :

كيف تستطيع التربية أن تسهم بدورها فى مواجهة ظاهرة العنف السياسى، أو بمعنى أخر : ماأبرز الأساليب التربوية لمواجهة الظاهرة، والإجابة عن هذا السؤال قد يتصور البعض أنها عملية يسيرة، إلا أن واقع التربية لايؤكد ذلك، وواقع الظاهرة مجال الدراسة نفسه أيضاً لايؤكد ذلك، فالتربية عملية متشعبه الجوانب والعناصر، حيث إنها مسئولية العديد من المنظومات التى تتفرع بدورها إلى أبعاد وعناصر نوعية، وقضية العنف السياسى أيضاً قضية متشعبة الجوانب ـ كما أشرنا قبل ذلك ـ وتتطلب

مواجهتها أن تتم عملية المواجهة هذه فى إطار خطة متكاملة ومتوازنة، ويهمنا فى المقام الأول ضرورة تكامل وتوازن عناصر بناء الإنسان نفسه، وهو موضوع التربية، وهذا مايدعونا إلى أن نقف هذه الوقفه مع آليات التربية ومؤسساتها ونضع بعض المؤشرات التى قد تسهم بشكل أو بآخر فى مواجهة تلك الظاهرة.

ذلك أن توفيرالمناخ التربوى المناسب لتربية الحرية العقلية وتنشئة الأفراد على التسامح الفكرى - فكراً واتجاهاً وسلوكاً - يمكن أن يمثل آلية مهمة ضمن آليات الوقاية من تفاقم الظاهرة ومواجهة واقعها الراهن.

والحق أن الفلسفات التربوية الجديدة كانت تظهر دوماً على مر العصور فى فترات القلق والاضطراب، والتخبط الفكرى والإجتماعى ، ففى مثل هذه الفترات يتلفت الناس إلى التربية بشكل خاص، يسألونها أن تقدم لهم العلاج مما يشكون، ويطلبون إليها أن تكون المجتمع الجديد المنشود أو تسهم على الأقل فى تكوينه، ويزداد لديهم اليقين يوماً بعد يوم بأن أزمة المجتمع العربى ترتد إلى أزمة التربية أولاً، وأن أزمة التربية ترتد إلى عجزها عن تكوين الإنسان المنشود، ولن تضطلع التربية بدورها فى هذا المجال دون بناء فلسفة تربوية ملتحمة مع الفلسفة الإجتماعيه المنشودة، فلسفة تربوية عربية جديدة، أصيلة وحديثه معاً تقضى على ماترسب فى النظم التربوية العربية من مخلفات الاستعمار وترفض الأخذ بالقوالب التربوية الجاهزه المجلوبة من هنا أو هناك.

إننا فى ضوء ماذكرنا آنفاً من وجود أزمة تربوية عربية، وأمام عجز الفلسفات التربوية المجلوبة وماصاحبها من تطبيقات تجاه مشكلاتنا التربوية المعقدة، وعجزها أيضا عن توفير المناخ العلمى التكنولوجى اللازم للتقدم والتطور والتغيير، وعن توفير إطار قيمى يجمع أبناء الوطن العربى ويوجههم إلى أهداف يؤمنون بها، ويتخذونها منطلقا لتوجهاتهم نحو تطوير مجتمعاتهم، نجد أنفسنا فى حاجة إلى توليد فلسفه تربوية منطلقها الإجابه عن سؤالين أساسيين هما:

- أى إنسان نريد أن نكون عن طريق التربية ؟

- أى مجتمع نريد أن نكون عن طريق التربية ؟

وتكوين هذا الإنسان بصورة صحيحة، تمهيداً لبناء المجتمع المنشود يتطلب البحث فى محتوى التربية من مناهج وطرائق وتقنيات ونشاطات من أجل تجويده، بجانب وجود أهداف أوغايات كبرى للتربية، تشتق منها أهداف المناهج والنشاطات التربوية المتعددة. صحيح أن إعداد المناهج وتطويرها غدا علماً تربوياً له قواعده الفنية وأصوله، إلا أنه كعلم لايستطيع وحده - شأنه شأن أى علم أخر- الإجابة عن الأمور المتصلة بالغايات والأهداف والقيم، ومن هنا يأتى دور الفلسفة التربوية وتأتى ضرورة مراجعة مقومات العملية التربوية، سواء مايتصل منها بالمعلم وإعداده أو بالإمتحانات ووسائل التقويم، أو بالإدارة التعليمية والمدرسية أو بالنشاطات التربوية اللاصفية، أو بالخدمات المدرسية. فهذه جميعها فى حاجة إلى مرشد ودليل سواء فى صياغتها أو تعديلها وتطويرها.

فإذا ما أنتهينا من بناء فلسفة تربوية هادية وقادرة على توجيه الممارسات التربوية الصحيحة، فإننا نتجه شطر الواقع المباشر من خلال مؤسسات التربية. ونقطة البدايه هى الأسرة فمنها يستمد الناشئ الكثير من قيمه وثقافته فى سن ماقبل المدرسه - بل وأثناء وجوده فى المدرسة - ومن الحقائق المقررة أن السنوات الأولى فى حياة الطفل لها أثرها الفعال فى تشكيل شخصيته، ومن ثم كان للأسرة دورها المتميز فى تربيته. فهى التى توجه نزعاته الموروثه إما إلى الخير أو إلى الشر وهى التى تغرس البذور الأولى للاتجاهات والمفاهيم والقيم والعادات.

وكثير من السلبيات التى أشرنا إليها فى الصفحات السابقة إنما هى نتاج أسلوب خاطئ فى التربية الأسرية، أو افتقاد للقدوة الصالحة والمفاهيم الواضحة، أو نتاج وجود الطفل وسط أسرة يسودها التفكك والصراع، ويفتقر فيها الآباء والأمهات إلى الصدق والأمانه.

وهذه الحقيقة تلقى على الأسرة مسئولية كبيرة، فيما يتعلق بغرس بذور الحب والإخاء والتسامح، وربط الحق بالواجب، والجزاء بالعمل وتوقير الكبير، واحترام القانون والنظام، وتربيه الشعور بالإنتماء، والتدريب على المشاركة الإيجابية وتحمل المسئولية.

على أن تكون هذه المسئولية مسايرة لنمو الطفل وهو يعبر مرحلة المراهقه ثم الشباب، ولاتنتهى بمجرد إنتقال الطفل من البيت إلى المدرسة، فالتربية الأسرية عملية مستمرة ولها أثرها المهم فى حياة الطفل طوال مراحل حياته.

ثم يأتى دور المدرسة ويتبعه دور الجامعه على اعتبار أن كلاهما يمثل منظومة فرعية من المنظومة الكلية الممثلة فى النظام التعليمى ، والتى تنتمى بدورها إلى منظومة أكبر وهى المجتمع بمنظوماته المختلفة. وكلها فى حالة تفاعل مستمر ، ومن ثم يصعب على النظام التعليمى أن يؤدى دوره على الوجه الأكمل دون أن يأخذ فى الاعتبار المجتمع بمؤسساته المختلفة، ويسعى إلى التنسيق مع المؤسسات الدينية و الثقافية والإعلامية تأكيداً لدورها الرئيسى فى تنمية الشخصية السوية ، وفى هذا الصدد يجب أن نشير إلى بعض الإعتبارات التى تؤكد فاعلية النظام التعليمى فى مواجهة الظاهرة :

- يجب أن تستند العملية التعليمية إلى منطق أيديولوجى واضح تستلهم مثله وتحيلها إلى برامج تساعد على بناء الإنسان العربى وتشكيل شخصيته وفقاً لهذه المثل، على أن يتغلغل هذا المنطق فى جزئيات العملية التعليمية بناء وديناميه. وأن يستلهم الشباب هذا المنطق الأيديولوجى ويسلك سلوكاً سوياً يبعده عن آية إنحرافات قد تفرض عليه. كما ينبغى أن ينعكس هذا التوجه الأيديولوجى على علاقة المؤسسات التعليمية بالبيئية المحيطة.

- يجب أن تتيح مؤسسات التعليم للطلاب فرص المشاركة فى عملية صياغة القرار وإصداره وبذلك تؤهلهم لممارسة التعبير الحر الذى يساعدهم على الحوار الديمقراطى السليم، وهذا كفيل بأن يبعدهم عن مشاعر الأنانيه والتعصب التى قد تدفعهم إلى الإنحراف.

- أن ينمى النظام التعليمى لدى الشباب إحساسهم بالمسئولية تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعهم على نحو يجعلهم يسهمون من خلاله فى عملية بناء هذا المجتمع، والحفاظ على سلامته وأمنه، والتمسك بقيمه ومبادئه، فنظام التعليم إذا لم يسهم من خلال آلياته

وبرامجه وأساليبه فى تنميه إحساس الشباب بالمسئولية فإن ذلك يعنى أن هذا الوطن يفتقد أهم وسيلة من وسائل التوجيه الإجتماعى للشباب.

ولكى يستجيب النظام التعليمى لهذه الإعتبارات فإنه فى حاجة إلى :

- منهج تعليمى معد إعداداً علمياً يلبى حاجات الطلاب وينمى ميولهم ويهذب سلوكهم، ويلبى حاجات البيئة الإجتماعيه التى يعيشون فيها من ناحيه أخرى.

- معلم يقتدى به فى سلوكه، ويسترشد به فى أقواله وعلاقاته الإنسانيه وإخلاصه لمجتمعه ولمهنته، يتسم بعمق الثقافة وسعة الأفق ومرونة التعامل مع المواقف المختلفة.

- طريقة للتعليم لاتعمد على التلقين، ولاتركن إلى الإستظهار تنمى قدرة الطالب على التعلم الذاتى والبحث والتقصى والربط بين العلم والعمل والابتكار والإبداع.

- مناخ مدرسى تتوفر فيه القدوة الصالحة، وتتهيأ فيه الوسائل لممارسة الأنشطة المطلوبه للنمو الثقافى فى جوانبه المختلفة.

- إعادة النظر فى مفردات المقرر الدراسى ومدى تعبيره عن تراث المجتمع من ناحيه، وارتباطه بواقع المجتمع ومتغيرات العصر من ناحية أخرى.

ولاشك أن الممارسة العملية تجعل الطالب يختبر مالديه من أفكار عن الواقع، ويمكن ممارسة الأساليب العملية لتنمية الفكر الصحيح عن طريق مجالات النشاط المتنوعة، ويعتبر النشاط الثقافى من أهم المجالات التى تسهم فى تثقيف الطلاب دينيا وسياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً ، والتعرف على الآراء المختلفة والحقائق التى يغفلها هؤلاء الطلاب.

ويعتبر النشاط الفنى أيضا من المجالات التى تسهم بدورها فى تنمية مواهب الشباب وطاقاتهم، كما يتيح النشاط الاجتماعى للطالب فرصة التعرف على مشكلات البيئة والاسهام فى مواجهتها... إلى غير ذلك من الأنشطة التربوية والاجتماعيه التى تكسب الطلاب الكفايات الاجتماعية ، وتعبر عن آراء الطلاب واحتياجاتهم، وتحد من تيارات العنف التى تجذب الشباب، وفعالية النشاط فى القيام بدوره هذا يتطلب مايأتى :

(أ) وضوح أهداف النشاط.

(ب) تضمين النشاط مشكلات حقيقية تهم الطلاب.

(ج) أن يسمح النشاط باستثمار وقت الفراغ بأفضل صورة ممكنه.

(د) ربط خبرات المواقف الراهنة بخبرات الطلاب السابقة.

ويكمل دور المؤسسات التعليمية ماتقوم به مؤسسات الثقافة العامة ووسائل الاتصال الجماهيرية وفى مقدمتها الصحافة والإذاعة والتليفزيون، على إعتبار أنها من أكثر وسائل العصر تقدماً وانتشاراً وتأثيراً وبخاصة فى مجتمع تنتشر فيه الأمية، ولاتتسع مؤسساته التعليميه لاستيعاب جميع أبنائه ممن هم فى سن التعليم، ولاتتوافر فيه المكتبات العامة بالصورة التى تشبع حاجات الراغبين فى التزود بالمعرفة والثقافة، مقابل ارتفاع سعر الكتاب. ويهمنا هنا أمرين :

الأول : تأثير هذه الأجهزة على الطلاب فى سن التعليم وماتقدمه من مواد تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى تنشئتهم وصياغة فكرهم، من خلال برامجها الثقافية، وأيضا من خلال برامجها التعليمية التى تمثل إمتداداً لدور المدرسة والجامعة.

الثانى : الأثر التوجيهى لهذه الأجهزة على جماهير الكبار، فهى تدخل كل بيت، وتؤثر إيجاباً وسلباً على كل من فيه، وفيها عوض للأميين والأميات عن القراءة والإطلاع.

وهذا يتطلب من المخططين للتربية والعمل الثقافى والإجتماعى مراجعة خطة هذه المؤسسات، والتعرف على آليات العطاء التربوى والثقافى من خلالها، ومايرتبط بذلك من قيم ثقافية وتربوية مستهدفة عن طريقها.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المقترحات التى يمكن أن تنهض بدور وسائل الثقافة العامة فى التنمية، ومواجهة ظاهرة العنف والتى تتمثل فيما يأتى :(٨٨)

١ ـ تنقية وسائل الاتصال الثقافى من كل مايشوبها ويتعارض مع قيمنا ومبادئنا الروحية.

٢ ـ إسهام هذه الوسائل فى نشر الوعى الدينى بأسلوب جذاب ومبسط يخاطب الوجدان والعقول معاً.

٣ ـ تيسير الحصول على الكتب الثقافية التى توضح العديد من الأفكار والمفاهيم ذات الصلة بالواقع العربى ، وتنمى ثقافة وفكر الأفراد.

٤ ـ توفر القدوة الحسنة فى التشريع والتطبيق والتنفيذ فى محيط أى عمل وفى أى موقع ثقافى وعلى أى مستوى.

٥ ـ الإهتمام بنشر الثقافة وتوفير خدماتها بمختلف وسائل الإتصال الجماهيرى والشخصى فى الريف والحضر على قدم المساواة.

ويأتى بعد ذلك دور المؤسسات الشعبية ووحدات الحكم المحلى فى مواجهة الظاهرة من خلال تعميق مفاهيم المشاركة فى الرأى والحوار وحفز الجهود الذاتية فى بناء المجتمع ومواجهة مشكلاته، ومن ثم الالتزام بالقانون والمحافظة على إستمرارية المجتمع.

ولاشك أن المؤسسات الدينية وأجهزة الدعوة ودور العباده لها دورها المهم فى مواجهة الظاهرة ومساندة المؤسسات السابقة فى الوفاء بدورها نحو ذلك إذا ماتبنت الدعوة الدينية على أنها إلهية للعيش العميق بجميع أبعاد القدرة الإنسانية والفهم والإدراك والتعامل المنتج مع الطبيعة، وتذوق الحياة بما فيها من نعم كما وهبها الله للبشر خالية من الشر والإثم والقبح.

وهذا بدوره يفرض على تلك المؤسسات الدينية أن تراجع آلياتها وأساليبها التربوية، وأن تكون العناية بالتربية الدينية للصغار والتوجيه الدينى للكبار أساساً لتقوية صلة الإنسان بربه، وتخلصه من الشهوات والأهواء وتساميه عن الأحقاد والشرور، وحمايته من الانحراف والمؤثرات الفاسدة. وقد تنجح تلك المؤسسات فى ذلك إذا ما تحقق لها مايأتى:

١ـ إدراك أن الدين ليس دروساً تلقى فحسب وإنما هو مضمون قيمى وأخلاقى على الفرد أن يستوعبه كى يستند إليه فى تقويم وممارسة الأمور الإجتماعية والموازنة بينها.

٢ ـ صياغة المفاهيم الدينية بصورة تساعد الأفراد على مواجهة مشكلات وقضايا واقعهم المعاصر حتى لاتصير التربية الدينية قاصرة على المسائل الفردية فقط.

٣- اختيار الدعاة الذين يتميزون بالخلق الرفيع وطهارة السيرة والإستعداد الدينى السليم، والقادرين على استيعاب المتغيرات التى أحدثها التقدم العلمى والحضارى.

٤- إعداد برامج موسعة للثقافة الدينية من كتب ونشرات وبرامج الإذاعة والتليفزيون التى تتناول العقائد والعبادات والمعاملات وتوضح المغزى التربوى للقصص القرآنى وتقدم النماذج والقدوة فى السلوك العام والخاص.

وبعد.. فإذا كان ماسبق يمثل أهم ملامح الدور التربوى فى مواجهة ظاهرة العنف السياسى فلا يفوتنا التأكيد على أنه ينبغى ألا تتناقض مجريات الأمور فى مؤسسات المجتمع الأخرى مع مايحدث فى مؤسسات التربية، وأن تكون السياسة السائدة فى مؤسسات التربية ذاتها على اختلاف أنماطها وأشكالها قائمة على التوازن والتكامل وانتفاء التعارض وتهيئة المناخ العام الذى يسمح بتربية الصغار وتنمية الكبار بصورة شاملة ومتكاملة.

المراجـــع

١- أحمد جلال عز الدين : الإرهاب السياسى والتطور الديمقراطى ، بحث مقدم إلى مؤتمر النظام السياسى المصرى، التغير والإستمرار، المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية، كلية الاقتصادى والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٨٥١.

٢- أحمد كمال أبو المجد : أما لهذا الإرهاب من آخر، الكويت، مجلة العربى ، العدد ٤١٥، يونيو ١٩٩٣م، ص٣٠.

٣- حسنين توفيق ابراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية (مرجع سابق) ص ٩١٧.

٤- مجلس الشورى : التقرير رقم (٢)، قضية الشباب، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٩٢م، ص ١٨ .

٥- محمد سمد أبو عامود : جماعات الاسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، القاهره، دار المعارف، ١٩٩٢م، ص-ص ٤-٥.

٦- على نوح : إشكالية التفكير الشبابى العربى ، بيروت، مجلة الفكر العربى ، السنة الرابعة عشر، العدد الرابع والسبعون، ١٩٩٣م، ص ١٠١.

٧- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص ٩١٨.

٨- أدونيس العكرة : الإرهاب السياسى ، بحث فى أصول الظاهرة وأبعادها، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣م، ص ٨٣.

٩- حسنين توفيق ابراهيم " ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص ٩١٨.

١٠- أحمد كمال أبو المجد : أما لهذا الإرهاب من آخر، مرجع سابق، ص ٣٠.

11- Anthony Arblaster; " Education and Ideology", in Education For Democraty, ed. Drubinsteind and Stoneman , (Baltimore, Md, Penguine Book 1970), P. 50.

١٢- شبل بدران : الجذور التربوية للتطرف، القاهرة، مجلة التربية المعاصرة، السنة التاسعة، العدد الثانى والعشرون، أغسطس ١٩٩٢م، ص ٥.

١٣- بهاء لطفى قابيل : العنف السياسى عربياً ودولياً ، المملكة المغربية، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، العدد ٩١، إبريل ١٩٩٢م، ص ١٤٨.

١٤- محمد سعد أبو عامود : جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق. ص٦.

١٥- أنظر :

- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص ٩٢٢.

- محمد سعد أبو عامود : جماعات الإسلام السياسى والعنف، مرجع سابق، ص ٧.

١٦- بهاء لطفى قابيل : العنف السياسى عربياً ودولياً ، مرجع سابق، ص١٤٩.

١٧- حسنين توفيق ابراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٩٢٣ - ٩٢٤.

18- Claude . Welch: " Anatomy of Rebellion". New York, State University press, 1980.

١٩- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق ، ص ص ٩٢٥-٩٢٦.

٢٠- أسعد عبد الرحمن : ظاهرة الانقلابات العسكرية ، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، إبريل ١٩٧٧م، ص ٦٤.

٢١- حسنين توفيق ابراهيم : ظاهرة العنف السياسى ، مرجع سابق، ص ٩٢٨.

٢٢- هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التى ناقشت حالة الطوارئ والضوابط المنظمة لها منها على سبيل المثال :

- سامى جمال الدين : لوائح الضرورة وضمان الرقابة القضائية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٢م.

- طعيمة الجرف : مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة العامة للقانون، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.

-حقى اسماعيل : الرقابة على أعمال السلطة القائمة على حالة الطوارئ ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨١م.

٢٣- هذه الحقيقة تؤكدها العديد من الدراسات التى ناقشت قضايا الاعتقال السياسى فى الوطن العربى ومنها على سبيل المثال :

- أحمد جلال عز الدين : الإرهاب والعنف السياسى ، كتاب الحرية، العدد العاشر، القاهرة، دار الحرية للصحافة والطبع والنشر، مارس ١٩٨٦م.

- محمد سعد أبو عامود : جماعات الاسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق.

٢٤- حسنين توفيق ابراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص٩٣٠.

٢٥- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسى فى الحياة السياسية العربية، المملكة المغربية، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، العدد (٩١)، إبريل ١٩٩٢م، ص١١٩.

٢٦- محمود عبد الفضيل : الاقتصادى العربى ، نظرات وهواجس مستقبلية، بيروت، مجلة المستقبل العربى ، العدد (١١٧)نوفمبر ١٩٨٨م، ص ٦١.

٢٧- على ليلة : الشباب العربى ، تأملات فى ظواهر الإحياء الدينى والعنف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٩٣م، ص ٣٨٤.

٢٨- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسى فى الحياة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٠، نقلا عن عن : جريدة الأهرام، القاهرة ١٩٨٩/٧/٢٩م.

٢٩- المرجع السابق : ص١١٩.

٣٠- جمال زهران : الدور السياسى للقضاء المصرى فى عملية صنع القرار، دراسة الحقبة الأولى للرئيس مبارك، دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية (مرجع سابق)، ص ٢٨٢.

٣١- محمد سعد أبو عامود، جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص ص. ١١-١٢.

٣٢- على نوح : إشكالية التفكير الشبابى العربى ، مرجع سابق، ص ١٠٤.

٣٣- محمد سعد أبو عامود : جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص١٢.

٣٤- سعد الدين إبراهيم " أزمة مجتمع أم أزمة طبقة، القاهرة، مجلة المنار، العدد السادس، يونيو ١٩٨٥ م، ص٢٩.

٣٥- مصطفى سويف : إنحرفات الطلاب فى معاهد التعليم، كيف حدث ماحدث، القاهرة، مجلة الهلال، ديسمبر ١٩٩٣م، ص٣١.

٣٦- لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات يمكن الرجوع إلى :

- محمد سعد أبو عامود : جماعات الاسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص ص. ١٣-١٤.

- أمينة الجندى : التطرف بين الشباب، دراسة ميدانية،القاهرة، مجلة المنار، العدد ٥١، مارس ١٩٨٩م، ص٨٣.

٣٧- وليد شلاش نايف شبير : مشكلات الشباب والمنهج الإسلامى فى علاجها، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩م، ص-ص ٣٣٤-٣٣٨.

٣٨- أمينة الجندى : التطرف بين الشباب، مرجع سابق، ص ٨٤.

٣٩- محمد على محمد : الشباب والمجتمع ، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص ٩٢.

٤٠- على نوح : إشكالية التفكير الشبابى العربى ، مرجع سابق، ص١٠٦.

٤١- محمد على محمد : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص٨٢.

٤٢- محمد سعد أبو عامود : جماعات الاسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص١٥.

٤٣- المرجع السابق، ص ص. ١٦-١٧.

٤٤- سعد الدين ابراهيم : أزمة مجتمع أم أزمة طبقة، مرجع سابق، ص٣٠.

٤٥- على ليلة : الشباب العربى ، مرجع سابق، ص‌ص ٣٨٤-٣٨٥.

٤٦- عبد المعطى محمد عساف : أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية، بيروت، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٣٦، فبراير ١٩٨٢م، ص ٩.

٤٧- على ليلة : الشباب العربى ، مرجع سابق، ص٦٧

٤٨- راجع :

- محمد على محمد : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص ٩٠.

- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسى فى الحياة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٤٩- مجلس الشورى : التقرير رقم (٢) عن قضية الشباب، مرجع سابق، ص‌ص ٢٢-٢٣.

٥٠- سمير نعيم أحمد : الجذور الاجتماعيه للتطرف (٢) ، جريدة الأهرام، القاهرة، السنة ١١٦، العدد ٣٨٥٣٦، ١٩٩٢/٦/١٠م.

٥١- هشام القروى : أزمة فكر أم أزمة واقع، المملكة المغربية، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، العدد ٤٦، أغسطس ١٩٨٨م، ص ٧.

٥٢- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسى فى الحياة السياسية العربية، مرجع سابق، نفس الصفحة.

٥٣- عباس محجوب : مشكلات الشباب، الحلول المطروحة والحل الإسلامى ، قطر، كتاب الأمة، العدد الحادى عشر، ربيع أول ١٤٠٦ هـ، ص ١٥٣.

٥٤- يمكن الرجوع إلى :

- سمير نعيم أحمد : المحددات الاقتصادية والاجتماعيه للتطرف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربى ، يناير ١٩٩٠م، ص ١١١.

- على ليلة : الشباب العربى ، مرجع سابق، نفس الصفحة

٥٥- محمد على محدم : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص ٩٢.

٥٦- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسى فى الحياة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ١٢٥.

٥٧- مصرى حنورة : أسباب التطرف ومشاعر الإغتراب، القاهره، جريدة الأهرام، السنة ١١٦، العدد ٣٨٥٤١، ١٩٩٢/٦/١٥م.

٥٨- أحمد كمال أبو المجد : حوار لا مواجهة، القاهرة،، دار الشروق، ١٩٨٨م، ص ٦٢.

٥٩- حسن إبراهيم عبد العال : نحو نظرية إسلامية للتربية، مجلة التربية المعاصرة، السنة العاشرة، العدد السابع والعشرون، يونيو ١٩٩٣م، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص١١.

٦٠- على نوح : اشكالية التفكير الشبابى العربى ، مرجع سابق، ص١٠٦،

٦١- المرجع السابق : ص١١٠.

٦٢- مصرى حنورة : أسباب التطرف، مرجع سابق، نفس الصفحة.

٦٣- على بن سعد القرنى ، مليحان الثبيتى : الوظائف المستقبلية لكليات التربية فى الجامعات السعودية، الرياض ، رسالة الخليج العربى ، السنة الثالثة عشرة، العدد الرابع رالأربعون. ١٤١٣ هـ، ص ١٦.

٦٤- عبد الفتاح جلال وآخرون : دور المدرسه الثانوية فى مواجهة مشكلة التطرف، القاهرة، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٤م، ص - ص ١٠-١٩.

٦٥- مصطفى سويف : انحرافات الطلاب فى معاهد التعليم، مرجع سابق، ص ٣١.

٦٦- مجلس الشورى : التقرير رقم (٢) ، قضية الشباب، مرجع سابق، ص ١٨.

٦٧- سامح محمد محافظة : صورة الجامعات الأردنية كما يراها رجال الصحافة والإعلام الأردنيون، الرياض، رسالة الخليج العربى ، السنة الثانية عشرة، العدد الثانى والأربعون، ١٤١٢ هـ، ص٦٩.

٦٨- عبد الفتاح جلال وآخرون : دور المدرسة الثانوية فى مواجهة مشكلة التطرف، مرجع سابق، ص٢٠

٦٩- عبد الله بويطانة : دور التعليم العالى فى تجديد النظام التربوى، مجلة التربية الجديدة، السنة الحادية عشر، العدد ٣٢، ١٩٨٤م، ص٧.

٧٠- على بن محمد التويجرى : فن الممكن فى التربية (٤)، الرياض، رسالة الخليج العربى ، السنة العاشرة، العدد الرابع والثلاثون، ١٤١٠ هـ، المقدمة.

٧١- محمد عنانى : التطرف ظاهرة فكرية، القاهرة، جريدة الأهرام، السنة ١١٦، العدد ٣٨٥٤٨، ١٩٩٢/٦/٢٢م.

٧٢- ليلى عبد الستار : تنمية التفكير السليم لدى الشباب الجامعى لمواجهة التطرف، القاهرة، مجلة دراسات تربوية، المجلد السابع و الجزء ٤٣، ١٩٩٢ م، ص ٢٠٥.

٧٣- سمير نعيم أحمد : الجذور الإجتماعية للتطرف، مرجع سابق.

٧٤- شبل بدران : الجدور التربوية للتطرف، مرجع سابق، ص٧.

٧٥- حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى ، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٢ م، ص١٤٥.

٧٦- يمكن الرجوع إلى :

- المرجع السابق : ص ١٤٦

- حسن ابراهيم عبد العال : التربية وأزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى ، استنسل.

٧٧- حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص ١٤٨.

٧٨- مجلس الشورى : التقرير رقم (١)، تنمية الإنسان المصرى، القاهرة، دار الشعب، ١٩٩٢م، ص ٢٥.

٧٩- محمد على محمد : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص١٣٦.

٨٠- شبل بدران : الجدور التربوية للتطرف، مرجع سابق، نفس الصفحة.

٨١- السيد سلامه الخميسى : تربية التسامح الفكرى ، صيغة تربوية مقترحة لمواجهة التطرف، القاهرة، مجلة التربية المعاصرة، السنة العاشرة، العدد السادس والعشرون، مارس ١٩٩٣م، ص٩٥.

٨٢- عبد الله عبد الدايم : نحو فلسفة تربوية عربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس ١٩٩١م، ص١٧.

٨٣- حسن إبراهيم عبد العال : نحو نظرية اسلامية للتربية، مرجع سابق، ص٣٢.

٨٤- عبد الله عبد الدايم : نحو فلسفة تربوية عربية، مرجع سابق، ص١٥.

٨٥- مجلس الشورى : التقرير رقم (١)، مرجع سابق، ص٣٥.

٨٦- أنظر : ـ على ليلة : الشباب العربى ، مرجع سابق، ص ١٢٨

ـ محمد على محمد : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص١٢١.

٨٧ ـ ليلى عبد الستار : تنمية التفكير السليم لدى الشباب الجامعى ، مرجع سابق ص ٢٠٧..

٨٨ ـ مجلس الشورى : التقرير رقم (١)، مرجع سابق، ص٤٥.

٨٩ ـ على ليلة : الشباب العربى ، مرجع سابق، نفس الصفحة.